البحوث

المصادرات المالية في عهد السلطان الأشرف قايتباي في الفترة ٨٧٢-٩٠١هـ/ ١٤٦٨-١٤٩٦م

د. عبدالعزيز بن فايز القبلي

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية تحليلية عن ظاهرة المصادرات المالية في عهد السلطان قايتباي الذي شهد عهده في الفترة من (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) لتنشيط الخزينة المملوكية عددًا من المصادرات المالية التي كانت سمات بارزة اتسم بها عهد السلطان قايتباي. وتركز الدراسة في الأسباب والدوافع التي أسهمت في انتشار المصادرات المالية من مختلف الشخصيات العسكرية والمدنية. وأثر تلك المصادرات في السلطنة المملوكية وفي فئات المجتمع سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا. وما الأساليب التي استخدمتها السلطة المملوكية في مصادرة تلك الأموال؟ وما موقف العلماء والقضاة منها؟

Financial Confiscations during the Reign of Sultan Al-Ashraf Qaitbay from 872 to 901/ 1468 to 1496

Dr. Abdulaziz ibn Fayez Al-Qebly

This study focuses on the phenomenon of financial confiscations during the reign of Sultan Qaitbay. The period from 872 to 901 /1468 to 1496) witnessed a number of financial confiscations to revitalize the Mamluk treasury. These confiscations were prominent features that characterized the reign of Sultan Qaitbay. The study focuses on the reasons and motives that contributed to the spread of financial confiscations of various military and civil figures. The study reveals the impact of those confiscations on the Mamluk Sultanate and on the social, political, economic and administrative sectors of society. What methods did the Mamluk authority use to confiscate these funds? What is the stance occupied by scholars and judges against these confiscations?

(قدم للنشر في ١٤٤٢/١/٢٠هـ، وقبل للنشر في ١٤٤٢/٦/٢٢هـ)

قسم التاريخ - كلية الآداب -
جامعة الملك سعود

Department of History - College of Arts - King Saud University

aalqabli@ksu.edu.sa

يتناول البحث دراسة تاريخية تحليلية عن المصادرات المالية[1] في عهد السلطان قايتباي في الفترة (٨٧٢-٩٠١هـ/ ١٤٦٨-١٤٩٦م)، التي رمت لتنشيط الخزينة المملوكية. وركز البحث في سرد الأسباب والدوافع إلى انتشار المصادرات المالية وتحليلها، التي استهدفت عددًا من الشخصيات العسكرية والمدنية وطبقات المجتمع الأخرى. وما أثر تلك المصادرات في السلطنة المملوكية وفي فئات المجتمع. وكشف جانب من جوانب الدراسة الأساليب المستخدمة من السلطة المملوكية في مصادرة تلك الأموال، وموقف العلماء من تلك المصادرات.

والمقصود بالمصادرات المالية في البحث هو كل إجراء أو مطالبة مالية صدرت جبرًا أو ظلمًا أو عقوبة من السلطان أو أحد الأمراء أو الموظفين الرسميين لملء الخزانة بأسرع طريقة لمواجهة حالات طارئة كالحروب والمجاعات، وتعمد السلطة بموجبه إلى انتزاع بعض أموال الآخرين أو كلها جبرًا وبالقوة لمصلحة الدولة دون أن يكون للمصادَر حق في

(١) في العصر المملوكي صادرت السلطنة الأموال واستولت عليها عقوبة لمالكها. وتأتي المصادرة بمعنى المحاكمة والاستعادة لجزء من المال أو المال كله، ومن ثم فإن المصادرة كانت عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها الرئيس الأموال، سواء بطريقة الضمان أو المطالبة أو بالاستيلاء عليها بالقوة لمصلحة السلطنة والخزانة دون أن يكون للشخص المصادر حق الاعتراض. حسن، علي فاضل، **نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن**، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٦٥-٦٦؛ الشربيني، البيومي إسماعيل، **مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية، عصر سلاطين المماليك**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢٢-٢٣.

الاعتراض، والسعي إلى الاحتفاظ بها بشكل مؤقت أو أبدي. استهدفت المصادرات في البحث طبقات المجتمع التي شملت (الأمراء، والموظفين الرسميين، والعامة، والفقهاء، وأولاد الناس، والتجار)، وكانت تمثل بعدة أوجه منها استخلاص أموال المعزولين من وظائفهم، والجمع المبكر للضرائب على المبيعات والمحلات بأنواعها، وقطع الرواتب والمؤن وتقليصها على المستفيدين منها شهريًّا. ولم تقم المصادرات المالية والممارسات المذكورة على أسس مالية محددة شرعًا، ولم تكن مطابقة لقواعد شرعية[٢].

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتجلى أهمية الدراسة في استكشاف أسباب المصادرات المملوكية ودوافعها وتأثيرها، وكيفية إدارة السلطان قايتباي للسلطة، وأهم الصعوبات والعوائق التي واجهته في الحكم، وستستكشف الأزمات المالية التي مرت بها الخزانة وكيفية تعويض النقص المالي والأسباب الرئيسة التي أسهمت في الأزمات المالية.

كان للمصادرات المالية أهمية كبيرة في عهد الأشرف قايتباي من الناحية الاقتصادية والعسكرية، إذ أسهمت إسهامًا كبيرًا في دعم الخزانة ماليًّا، وكذلك في تغطية نفقات تجهيز الحملات العسكرية للقضاء على التمردات في بلاد الشام. ومن دراسة المصادرات المالية يمكن الكشف أيضًا

(٢) عساف، محمد مطلق، **المصادرات والعقوبات المالية**، عمان، مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠م، ص١٨؛ الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص٢٣.

عن تأثيرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأثرها السلبي في فئات المجتمع من العامة، وموظفي الدولة، والتجار، والأمراء، والفقهاء، والفقراء، فضلاً عن معرفة التأثيرات الخارجية وأثرها في ازدياد المصادرات المالية واتساع دائرة الفئات المصادرة. وقد شهدت فترة حكم السلطان قايتباي اضطرابات سياسية وعسكرية خارجية في بلاد الشام أسهمت في إرسال عدد من الحملات العسكرية التي استنزفت الخزانة، واضطرت السلطة إلى البحث عن موارد مالية أخرى لملء الخزينة، كان من أهمها المصادرات المالية.

الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات في الحياة السياسية والعسكرية في عهد السلطان قايتباي، وأشير إلى المصادرات المالية بالمجمل من دون الخوض في تفسير هذه الظاهرة وتأثيرها المباشر في السلطة والمجتمع. كان من الدوافع الرئيسة التي أدت إلى استمرار المصادرات التأثيرات الخارجية والحروب المستمرة وخسارة عدد من المعارك، من دون وجود حلول أخرى لمعالجة مشكلة ملء فراغ الخزانة المالي[٣].

(٣) زيادة، محمد مصطفى، نهاية السلاطين المماليك في مصر، **المجلة التاريخية المصرية**، مج٤، ع١، ١٩٥١م، ص٢٠٧؛ قاسم، عبده قاسم، **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي: عصر سلاطين المماليك**، القاهرة، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، ص١١٤؛ عاشور، سعيد عبدالفتاح، **العصر المماليكي في مصر والشام**، القاهرة، مكتبة =

أهم المصادر:

اعتمد البحث على عدد من المصادر التاريخية المعاصرة لفترة السلطان قايتباي في الفترة من ٨٧٢ إلى ٩٠١هـ/ ١٤٦٨ إلى ١٤٩٦م، التي دونت الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية في فترة الدراسة. وأهمها: الصيرفي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٥م)، إنباء الهصر بأبناء العصر، السخاوي (ت. ٩٠٢هـ/١٤٩٧م)، وكتاباه وجيز الكلام والذيل التام، الحنفي (ت. ٩٢٠هـ/١٥١٤م)، وكتاباه نيل الأمل والروض الباسم، ابن إياس (ت. ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م)، بدائع الزهور.

سلطة إصدار قرار المصادرة:

كان السلطان الأشرف قايتباي هو المسؤول عن إصدار أمر المصادرة، وكان على موظفي الدولة تنفيذ ما يأمر به السلطان، ومن حالات المصادرات التي حدثت في عهد السلطان قايتباي لوحظت أوامر السلطان في معظم المصادرات. تميز السلطان قايتباي بشخصيته القوية وسيطرته على أمرائه وجميع مرافق الدولة، لذلك كان دومًا يباشر شؤون الدولة بنفسه، ويحاسب المقصرين في أعمالهم، بل إنه في أحيان كثيرة كان يقف بنفسه على توزيع نفقات الجنود، وهو ما يدل على حرصه ورغبته في الإشراف على الشؤون المالية

= الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م، ص٣؛ الشربيني، **مصادرة الأملاك**؛ اللهيبي، فتحي سالم، الحديدي، فائز علي بخيت، **جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي - تفسير جديد**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

والإدارية. أما ما يخص موظفي الدولة كالوزير[٤] ويتبعه الحاجب[٥] والوالي[٦] وشاد الدواوين أو المشد[٧]، فكانوا يمثلون الأداة التنفيذية لحكم السلطان[٨]. ومهمتهم استخلاص

(٤) الوزير: مشتق من الوزر وهو الثقل أو العبء، أو من المؤازرة بمعنى المعاونة، وفي العصر المملوكي كان الوزير يطلق على الأمير من أرباب السيف، أما إذا كان من أرباب القلم فإنه يسمى الصاحب أو وزير الصحبة، وربما يعين السلطان وزيرين في وقت واحد من المدنيين والعسكريين. وتدهور وضع الوزير وتراجعت مكانته في العصر الشركسي حتى صار المتحدث فيها كناظر المال. القلقشندي، أبو العباس أحمد، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٢م، ٤/٢٨؛ المقريزي، تقي الدّين أحمد بن عليّ بن عبدالقادر، **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، القاهرة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٣م، ص٢٤؛ حسن، إبراهيم حسن، **دراسات في تاريخ المماليك البحرية: وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ص٢٨٨-٢٩٦.

(٥) وظيفة الحاجب حجب السلطان عن العامة وتنظيم الدخول والخروج من باب السلطان. ينظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٥/٤٤٩.

(٦) في العصر المملوكي عرف الوالي بأسماء مختلفة، منها والي الشرطة، متولي الشرطة، والي الحرب، وصاحب الشرطة. ويجمع الوالي بين سلطات القضاء والحسبة، وأصبحت الوظيفة في العصر المملوكي وظيفة سياسية يتولاها الأمراء من أرباب السيوف. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/١٩-٢٣؛ الباشا، حسن، **دراسات في الحضارة الإسلامية**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م، ص٧٩٠-٧٩٣.

(٧) مهمة شاد الدواوين كانت المراقبة والإشراف واستخلاص الأموال والتفتيش المالي ومراجعة الحسابات ومعاقبة المدانين، وكان أحد رفقاء الوزير ويأتمر بأمره. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/٢٢.

(٨) الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص١٢٥-١٢٦.

الأموال من الشخص أو الأفراد الذين أصدر بحقهم أمر مصادرة[٩].

تمهيد:

شهد عهد السلطان قايتباي - الذي قارب حكمه ثلاثة عقود - عددًا من المصادرات المالية وصلت إلى ثلاث وخمسين مصادرة. عزا عدد من المؤرخين المعاصرين أمثال ابن إياس والحنفي والصيرفي معظم هذه المصادرات إلى أسباب عسكرية بسبب تكاليف تجهيز الحملات العسكرية، التي أرسلت إلى شاه سوار[١٠]، وحسن الطويل[١١]، والعثمانيين.

(٩) عاشور، **العصر المماليكي**، ص٤٤٨-٤٤٩.

(١٠) سوار علي دولة، هو سوار بن سليمان بن ناصر الدين بك بن دالغادر التركماني، ويقال له شاه سوار نائب الأبلستين ومرعش. كان يغير على مناطق تابعة لولاية حلب، فأرسلت السلطنة المملوكية ضده عدة حملات، ولم تفلح في القبض عليه، وتمكن الدوادار الكبير يشبك بن مهدي من أسره، وقدم به إلى القاهرة، وأعدم بها على باب زويلة عام ٨٧٧هـ. ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م، ٤٣٥/٢، ١٤/٣؛ ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي، **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٣٢/١، ١٩٣؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢م، ٢٧٤/٢.

(١١) أوزون حسن بك بن علي بك بن قرا يلوك عثمان، صاحب ديار بكر ووالد أبي المظفر يعقوب صاحب الشرق، ويعرف بالطويل، تولى حكم العراقين وكان حاكمًا لإمارة الآققونيلو التركمانية وخاض حروبًا مع بني عثمان ومع السلطنة المملوكية، توفي عام ٨٨٢هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ١١٢/٣-١١٣.

بلغ عدد الحملات العسكرية ست عشرة حملة كلفت الخزانة المملوكية كثيرًا من الأموال ونفقات الأمراء والجند، وهو الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المصادرات المالية من أجل تعويض النقص المالي في الخزانة نظير استنزاف الحملات للخزانة(١٢). وكان للإنفاق الحربي أثر مهم في استنزاف جزءٍ كبيرٍ من إيرادات الخزينة المملوكية، وهو أحد أسباب الانهيار الاقتصادي(١٣). من جهة أخرى شهدت فترة قايتباي انتشار ثلاثة أوبئة من الطاعون تسببت في موت كثير من السكان، وخصوصًا من الفلاحين والصناع والجنود، ما تسبب في غلاء الأسعار في الأسواق وانتشار المجاعات(١٤). إضافة إلى حدوث فيضانات أو نزول مستوى منسوب المياه في النيل بما نتج عنه أضرار في الزارعة. هذه الكوارث الطبيعية أدت إلى ازدياد أعداد المصادرات من جميع الفئات بسبب الأزمة الاقتصادية التي صاحبت هذه الكوارث(١٥).

(١٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣٦٨/٣؛ الصيرفي، علي بن داود، **إنباء الهصر بأبناء العصر**، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م، ص٤٦؛ الحنفي، عبدالباسط بن خليل بن شاهين الملطي، **الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠١٤م، ٢٣/٣؛ الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص٢٥٢.

(١٣) باعامر، محمد سالم، أحوال مصر الاقتصادية عصر سلاطين المماليك: قراءة في مؤلفات المقريزي، **مجلة كلية دار العلوم**، جامعة القاهرة، مج٣٣، ع٢، ٢٠٠٤م، ص٦٤٢.

(١٤) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٤٦؛ اللهيبي والحديدي، **جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي**، ص٣٥.

(١٥) قاسم، **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي**، ص١٥٨-١٥٩.

المصادرات المالية لرجال السيف وموظفي الحكومة المملوكية:

١- مصادرة أموال الأمراء:

عند تولي الأشرف قايتباي السلطنة في القاهرة عام (٨٧٢هـ/١٤٦٨م) واجه صعوبات وعوائق في فرض سلطته على الفصائل، وأهمها فصيل الخشقدمية[١٦] لقوتهم، وتولي أمرائهم مهمات السلطنة والمناصب العليا قبيل تولي السلطان قايتباي السلطة. لذلك بدأ السلطان سياسته الإقصائية ضد فصيل الخشقدمية، وشرع في مطاردتهم ومصادرة أملاكهم وسجنهم، متخذًا من ذلك سبيلاً لإضعاف قوتهم في القاهرة[١٧]. لذلك نرى السلطان قايتباي بعد توليه السلطنة مباشرة في رجب من عام (٨٧٢هـ/١٤٦٨م) يأمر بسجن خاير بك الخشقدمي[١٨] ويصادر ممتلكاته، ويطالبه بدفع ستين ألف دينار، مع جميع ممتلكاته الأخرى، كالخيول والسلاح وأثاث منزله ومماليكه،

(١٦) هم مماليك الملك الظاهر أبي سعيد سيف الدين خشقدم بن عبدالله الناصري المؤيدي، تولى السلطنة عام ٨٦٥هـ وتوفي في عام ٨٧٢هـ. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٨م، ١٦/٢٥٣-٢٥٤.

(١٧) الحنفي، عبدالباسط بن خليل بن شاهين الملطي، **نيل الأمل بذيل الدول**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، المكتبة العصرية، ٣/٣١١؛ طقوش، محمد سهيل، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام**، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٩م، ص٤٧٠.

(١٨) خاير بك الظاهري الخشقدمي من مماليك السلطان خشقدم، يسمى سلطان ليلة، تولى منصب الدوادار الثاني في عصري السلطان يلباي وتمربغا، توفي عام ٨٧٩هـ. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٩٧.

وغيرها من الممتلكات[١٩]. التقى السلطان بخاير بك، وقال له: إنك وعدت الجنود والأمراء في حال توليت السلطنة أن تنفق عليهم مئتي دينار، والآن أنا أطلب منك مئة دينار لكل أمير قرضًا لننفقه على الأمراء[٢٠]. يتضح من تعامل السلطان مع خاير بك رغبة قايتباي في مصادرة أكثر عدد من الممتلكات من كبار الأمراء الخشقدمية لإنعاش الخزينة المملوكية في بداية عهده. أدرك السلطان أيضًا أن خاير بك كان يملك أموالاً وممتلكات كثيرة، بحكم سيطرته السياسية والمالية على مقاليد الحكم في فترة عهدي السلطان يلباي[٢١] وتمربغا[٢٢]، لذلك ابتدأ عهده بسجن خاير بك ومصادرته مبكرًا. من جهة أخرى رغب السلطان في إضعاف فصيل الخشقدمية بسجن أكبر أمرائهم ومصادرة أمواله، إذ كانت المصادرة المالية هنا طريقة إستراتيجية لإضعاف الأمير، ومن ثم إضعاف الفصيل السياسي، فهي إذن إستراتيجية سياسية ناجحة، استفاد منها السلطان ماليًّا وسياسيًّا وأمنيًّا.

(١٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٥-٦؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣١٠-٣١٢.

(٢٠) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣/٣٦٥.

(٢١) الملك الظاهر أبو نصر يلباي الإينالي المؤيدي، هو السلطان التاسع والثلاثون من ملوك الترك والرابع عشر من الجراكسة، تولى السلطنة عام ٨٧٢هـ وتوفي عام ٨٧٥هـ. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ١٦/٣٥٦.

(٢٢) السلطان الملك الظاهر أبو سعيد تمربغا الظاهري، هو السلطان الأربعون من ملوك الترك والثاني من الروم، تولى الحكم عام ٨٧٢هـ، خلعه من الحكم السلطان قايتباي عام ٨٧٢هـ، وتوفي في المنفى في دمياط عام ٨٨٧هـ. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٧/١٢٧.

وفي ذلك السياق يتضح أن واحدًا من مغازي المصادرات ومقاصدها كان يتمثل في إضعاف منافسي الحكم والخارجين عليه. دل هذا الأمر على الارتباط الكبير بين توافر الأموال والسيولة النقدية عند الأحزاب المعارضة ونجاح حركاتهم ضد السلطنة المملوكية، بمعنى إن لم يكن مع المعارضين السياسيين الأموال اللازمة للصرف على أتباعهم لانفضوا من حولهم، وضعفت تحركاتهم وتكتلاتهم ضد السلطة. ذكر الشربيني أن السلطة المملوكية استخدمت سلاح المصادرات المالية ضد بعض معارضيها من الأمراء عقابًا سياسيًّا للحد من خطرهم وحركات عصيانهم(٢٣). ودلت هذه المصادرة أيضًا على حرص قايتباي على تطبيق سياسة التصفية السياسية بعد توليه الحكم بتشتيت أعدائه ومعارضيه وتقريب أنصاره، إذ كانت إحدى العقوبات المترتبة على المعارضين استصفاء أموالهم ومصادرتها(٢٤).

في ظل الأزمة المالية التي عانتها السلطنة المملوكية جراء تجهيز الحملات العسكرية وخسارة الجيش المملوكي عدة مرات من شاه سوار، كانت مصادرات الأمراء في ازدياد من أجل توفير أموال للخزانة(٢٥). شهد عهد السلطان

(٢٣) الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص٥٦-٥٧.

(٢٤) أمين، محمد محمد، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م**، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٨٠م، ص٧٢.

(٢٥) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢٦٢؛ عبدالرازق، أحمد، **البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، =

قايتباي إرسال عدد من الحملات العسكرية طوال عهده للقضاء على التمردات، وتأمين الحدود الشمالية والشرقية للسلطنة المملوكية[٢٦]. بلغت نفقات الحملات العسكرية في عهد قايتباي ما يقارب مبلغ (٧,١٦٥,٠٠٠) دينار، وهذا يبين العبء المالي الكبير والنفقات الكبيرة التي تكفلت بها الخزانة المملوكية، إذ كانت المصادرات جزءًا من حلول ملء فراغ الخزانة[٢٧]. وفي ذلك السياق أمر السلطان في صفر من عام ٨٨٢هـ/ مايو ١٤٧٧م بعزل يشبك البجاسي[٢٨]، نائب طرابلس وسجنه هناك، واستخلاص مئة ألف دينار منه، وعشرين ألف دينار من دواداره[٢٩] ابن موسى بن يوسف الكركي[٣٠]، ولم يستطع يشبك ودواداره تأمين هذا المبلغ، واستُخلص جزء

= ١٩٧٩م، ص١١٥؛ طقوش، **تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام**، ص٤٧٠.

(٢٦) اللهيبي والحديدي، **جوانب من الحياة السياسية**، ص٣٥.

(٢٧) زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص٢٠٧.

(٢٨) هو يشبك البجاسي، تولى عدة ولايات منها: صفد، مقدم ألف، دوادار دمشق، مقدم ألف في القاهرة، نائب ملطية، أتابك حلب، نائب حماة، نائب طرابلس، توفي عام ٨٩٠هـ في صفد بعد أن عزل من نيابة طرابلس. السخاوي، **الضوء اللامع**، ٢٧٥/١٠؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٤١٤/٧-٤١٥.

(٢٩) الدوادارية: موضوعها تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور، وتقديم القصص إليه والمشاورة على من يحضر إلى الباب الشريف وتقديم المزيد، ويلحظ الخط على عامة المناشير والتواقيع والكتب. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ١٩/٤.

(٣٠) الأمير شرف الدين بن جمال الدين بن يوسف الكركي، تولى منصب نظر الجيش والدوادار في طرابلس. الحنفي، **نيل الأمل**، ٤١/٦.

من هذه الأموال مع الإبقاء على يشبك مسجونًا من أجل إكمال تسديد المبلغ المفروض عليه، وأرسل السلطان برهان الدين النابلسي[٣١] للقيام بهذه المهمة نيابة عنه[٣٢]. ودلت هذه المصادرة على أن دائرة مصادرة أموال الأمراء اتسعت لتشمل أمراء المدن الشامية، ولم تقتصر المصادرات على أمراء القاهرة المقربين للسلطان فقط.

استغل السلطان قايتباي ورود بعض الشكاوى من العامة ضد أحد الأمراء من أجل عزله وسجنه ومصادرة أمواله، ففي صفر من عام ٨٩٣هـ (يناير ١٤٨٨م) أمر قايتباي بإحضار خضر بك من مال باي[٣٣]، نائب القدس إلى القاهرة بسبب شكاوى العامة ضده، وغضب السلطان منه وأمر بضربه وسجنه، واشترط عليه دفع أموال معينة نظير خروجه من السجن[٣٤]. لذلك أصبحت مصادرة الأموال والأملاك عقوبة لبعض الأمراء في حال التقصير في واجباتهم أو تلقي السلطان شكاوى ضدهم، وخصوصًا في أوقات الحروب وحاجة السلطان إلى جمع مزيد من الأموال. ذكر الحنفي

(٣١) إبراهيم بن ثابت برهان الدين الدمشقي الشافعي النابلسي، تولى منصب أحد نواب الحكم بدمشق ثم وكيل بيت المال، توفي عام ٨٨٢هـ. الحنفي، **نيل الأمل**، ١٨٩/٧.

(٣٢) الحنفي، **نيل الأمل**، ١٤٠/٧-١٤١؛
Ayalon, David, (The System of Payment in Mamluk Military Society), *Journal of the Economic and Social History of the Orient*. vol,1, 3, 289-290.

(٣٣) خضر بك البواب الأشرفي الخاصكي، كان من مماليك الأشرف برسباي، توفي عام ٩٠٦هـ. ابن طولون، **مفاكهة الخلان**، ١٩٥/١.

(٣٤) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٤٧/٣.

فيما يخص مسألة المصادرات المالية في عهد قايتباي: "ومن نوادره جمعه للأموال الكثيرة التي لم يجمعها قبله من الملوك غيره، ومن يوم سلطنة برقوق، وهلم جرًّا إلى أيامه، لكن من أي وجه كان، وعلى أي وجه كان"[٣٥]. وفي ذلك إشارة إلى ازدياد المصادرات المالية وتنوعها في عهد قايتباي، واتساع دائرة المصادرات لتشمل فئات كثيرة فاقت جميع السلاطين الذين سبقوه.

تبين من حالة مصادرة خضر بك استغلال السلطان حالة غضب العامة لتحقيق ما تصبو إليه نفسه من المصادرة المالية. ويتضح هذا الأمر عند مطالبة العامة بعزل خاير بك، واستغلال السلطان عزله ومصادرته ماليًّا، وتعيين أمير أشد منه، لكي تغضب العامة مرة أخرى ليقدم على عزله ومصادرته مرة أخرى، وتعيين غيره من الأمراء، وهكذا.

يتضح جليًّا من مصادرة الأمراء أن قايتباي كان حريصًا على فرض نفوذه السياسي على جميع أمرائه، والحد من نفوذهم السياسي والمالي باستخدام أساليب المصادرات المالية عقوباتٍ عليهم. وفي هذا السياق أشار الشربيني إلى أن السبب الرئيس في المصادرات التي انتشرت في العصر المملوكي كان عائدًا إلى نشأة المماليك أنفسهم وتربيتهم في بيئات فقيرة وعطشهم لتجميع الأموال[٣٦]. ومما لا شك فيه أن نظام الحكم المملوكي اعتمد اعتمادًا كبيرًا على

(٣٥) الحنفي، **الروض الباسم**، ٢٥٤/٣.
(٣٦) الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص٦٦.

إقصاء المنافسين على السلطة ماليًّا وسياسيًّا من أجل الانفراد بالحكم، ويتضح هنا مدى أهمية المصادرات المالية وأغراضها المختلفة لتوطيد حكم قايتباي.

٢- مصادرة أموال الموظفين الإداريين:

بدأ السلطان قايتباي عهده بسجن أحمد بن العيني[٣٧]، أمير سلاح[٣٨]، والأمر بمصادرة ممتلكاته ومطالبته بدفع مئتي ألف دينار، كان ابن العيني من أكبر أنصار الخشقدمية، وتحديدًا خاير بك، وهذا السبب هو الذي مهد لسجن السلطان إياه[٣٩]. وللأسباب والصعوبات المالية نفسها التي واجهت قايتباي في بداية حكمه بدأ مبكرًا في القبض على جميع كبار رجال الدولة قبيل عهده من أجل إقصائهم سياسيًّا، والاستفادة من أموالهم المصادرة[٤٠]، أمر السلطان باستدعاء ابن العيني من السجن في شعبان من عام ٨٧٢هـ/ فبراير ١٤٦٨م، واشتد في الكلام معه وطالبه بدفع الأموال المقررة عليه. لم يكتف السلطان بتوبيخ ابن العيني وسجنه،

(٣٧) المقر الشهابي أحمد بن محمود العيني، تولى منصب أمير سلاح ولم تذكر المصادر سنه وفاته. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٤٦/٣.

(٣٨) أمير سلاح: وهو من أكابر الأمراء، يجلس إلى جوار السلطان على الميسرة عند أخذ رأس نوبة الأمراء، وليس له التحدث إلا في السلاح والسلاح خاناه. دهمان، محمد أحمد، **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠م، ص٢٠.

(٣٩) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٤٨-٤٩؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٦/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٣١٢/٦، ٣١٦.

(٤٠) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٧٥/٣.

بل بادر بضربه بيده، وضربه بالعصا نحو عشرين ضربة[٤١]، وهو ما أدى إلى إغماء ابن العيني من شدة ضرب السلطان إياه[٤٢]. وفيه ذكر الحنفي: "وقام السلطان بنفسه فتولى ضربه بيده نحو العشرين سوطًا كاد أن يهلك فيها، وأدمى بدنه، وشخب دمه، حتى تلوث به جماعة من الخاصكية وغيرهم"[٤٣]. وقد دل إصرار السلطان على مصادرة أموال ابن العيني وضربه بهذه الشدة والقسوة على تأكده من امتلاك ابن العيني ثروة كبيرة من الممكن أن تساعد السلطان على إنعاش الخزينة. ومن هنا يتبين أن المصادرات المالية كانت لا تخلو من استخدام العنف وأساليب التعذيب لاستخراج الأموال، وربما تطول مدة التعذيب، ويفقد الشخص حياته في مرحلة التعذيب. ولم تكتف السلطة بسجن الشخص المصادر والضغط عليه نفسيًّا ومنعه من حريته لاستخلاص أمواله، بل بادرت إلى استخدام طرق التعذيب تجاهه مبكرًا، ولعل السبب في استخدام التعذيب ضد الشخص المصادر

(٤١) كان السبب في ضرب ابن العيني أن السلطان صادر منه نحو العشرين ألف إردب من الغلال وعددًا كبيرًا من الصابون يقدر بنحو الخمسة عشر ألف دينار، وعند مطالبة ابن العيني برد الأموال ذكر أن ثمن البضائع والسلع التي صودرت منه هي من ضمن المبلغ المطلوب سداده، عند ذلك رفض السلطان وأصر على دفع المبلغ كاملاً من غير السلع المصادرة عليه، واعترف ابن العيني بأن له عند دواداره محمد الطرابلسي تسعة آلاف دينار، ولاحقًا اعترف بأن له عند محمد الطرابلسي خمسين ألف دينار، فحملت الأموال إلى السلطان. الحنفي، **الروض الباسم**، ٣/٣٧٩-٣٨٠.

(٤٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٩؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣١٨.

(٤٣) الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣١٨.

مبكرًا كان رغبة السلطان في مصادرة الأموال بأسرع وقت لحاجته الماسة إليها.

من جهة أخرى كانت الأوضاع المالية في عام ٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م صعبة للغاية على السلطان قايتباي، وخصوصًا بعد ذهاب الحملة العسكرية لمحاربة شاه سوار، والصرف المالي الكبير عليها(٤٤). هذه الأوضاع سوغت تصرف السلطان تجاه ابن العيني، ورغبته في استخلاص الأموال منه في أقرب فرصة بسبب نفاد صبر قايتباي ورغبته في مصادرة الأموال بأسرع وقت. يذكر أن ابن العيني في أثناء عزل السلطان تمربغا تعرض بيته للسرقة والنهب من الجلبان(٤٥)، إذ قدر ما سُرق منه بنحو خمسين ألف دينار، ودل هذا المبلغ الكبير على وجود ثروات أخرى طائلة لديه، وهو ما جعل قايتباي مصرًّا على مصادرة جميع ممتلكاته(٤٦).

(٤٤) موير، وليم، **تاريخ دولة المماليك في مصر**، ترجمة: محمود عابدين، وسليم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م، ص١٧٠.

(٤٥) المماليك الجلبان: هم الرقيق الذين اشتُروا من بلاد القوقاز، ودخلوا إلى أراضي الدولة المملوكية في سنٍّ صغيرة، ازدادت أعدادهم ازديادًا كبيرًا بعد تثبيت أركان الدولة المملوكية، ونالوا تدريبًا محكمًا في الفروسية في الطباق. والتحق كثير منهم بالجيش، وترقى بعضهم إلى مناصب عالية، وخدموا بوصفهم أمراء وسلاطين. حميدي، فتحي وبخيت، فائز، المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية (٦٧٨-٩٢٢هـ/١٢٧٩-١٥١٦م)، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مج٨، ع٤، ٢٠٠٩م، ص٢٦٧.

(٤٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٩/٣.

تعرض ابن العيني للتعذيب مرة أخرى من السلطان في شعبان من عام ٨٧٢هـ/ فبراير ١٤٦٨م، فضربه السلطان ما يقارب المئة جلدة بالعصا، وهو ما تسبب في أذى جسدي كبير له[٤٧]، ووافق ابن العيني لاحقًا في شعبان من عام ٨٧٢هـ/ فبراير ١٤٦٨م على رد الأموال للسلطان بدفع عشرين ألف دينار من الذهب كل شهر، لكن السلطان رفض هذا العرض، وصمم على أن يصادر ألف ألف دينار، وبذلك زاد على مطالبته السابقة، التي كانت مئتي ألف دينار، وخصوصًا بعد أن أدرك السلطان وجود كثير من الأموال والممتلكات لديه. أخيرًا ذكر ابن إياس أن السلطان استطاع في نهاية الأمر أن يستخلص من ابن العيني "مئة ألف دينار وتسعة وتسعين ألف دينار، وذلك خارجًا عن بركه وغلاله وخيوله وجماله ورزقه وإقطاعاته ومراكبه ومماليكه وغير ذلك، ما يساوي نحوًا من مئة ألف دينار، فكان مجموع ما أخذ منه نحوًا من ثلاثمئة ألف دينار وخمسين ألف دينار"[٤٨].

مصادرة هذه الأموال الكبيرة من ابن العيني، الذي تولى منصب إمرة السلاح لمدة أربع سنوات فقط، دل على انتشار الرشاوى والفساد الإداري في السلطنة المملوكية. أيضًا بينت هذه المصادرة بيانًا واضحًا مدى ما أصاب السلطنة المملوكية والمجتمع من انهيار وانحلال في الأجهزة الإدارية والسياسية، كذلك كانت علامة على توافر أموال في السلطنة

(٤٧) الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣١٨-٣١٩.

(٤٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/١٠؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٤٨-٤٩.

المملوكية، ولكن ضعف المراقبة العامة وانتشار أعمال ظلم الرعية، أعطى صورة وانطباعًا واضحًا عن الإدارة المالية والإدارية في الربع الأخير من عصر السلطنة المملوكية. وألقي القبض على ابن العيني مرة أخرى، وسُجن في جمادى الآخرة من عام ٨٧٣هـ/ ديسمبر ١٤٦٨م بسبب تأخره في سداد الأموال المقررة عليه، وسُجن أيامًا، غير أنه دفع الأموال المرتبة عليه وخرج من السجن(٤٩).

واستمرارًا لحملة المصادرات التي أطلقها السلطان قايتباي في ربيع الأول من عام ٨٧٣هـ/ سبتمبر ١٤٦٨م نظير تجهيز الحملة العسكرية الثانية ضد شاه سوار، أمر السلطان بإحضار علاء الدين بن الصابوني(٥٠) وضربه على يديه ورجليه وأمر بمصادرة مئة ألف دينار من أمواله، وكلف السلطان الخازندار(٥١) بالتحفظ عليه ومباشرة مصادرته، وجرت العادة بتوكيل أحد الأمراء لمصادرة المعزولين من الموظفين(٥٢). وافق ابن الصابوني، بعد تعذيبه وضربه في السجن، على دفع هذا المبلغ، لكنه أمر بتمديد سجنه إلى حين استحصال الأموال كاملة منه(٥٣)، ولم يستطع ابن الصابوني توفير

(٤٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٧/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٨٧/٣.

(٥٠) العلاء بن الصابوني الدمشقي، تولى منصب نظارة الإسطبل والأوقاف ووكالة بيت المال في عهد السلطان قايتباي. الحنفي، **نيل الأمل**، ١٣٣/٦، ١٤٣، ١٥٣.

(٥١) الخازندارية: وموضوعها التحدث في خزائن الأموال السلطانية من نقد وقماش وغير ذلك. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢١/٤.

(٥٢) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢٢-٢٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٠/٤.

(٥٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٢/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٤٨/٦.

الأموال المطلوبة منه، لذلك طلب منه السلطان أن يذهب في شعبان برفقة جانبك الأشقر[٥٤] من أمراء الخاصكية[٥٥] إلى دمشق من أجل تحصيل بعض أمواله هناك، واستكمال المبلغ المفروض عليه[٥٦].

إن مصادرة أموال علاء الدين كانت ثاني مصادرة ضد موظفي الدولة، ومنهما جرى تحصيل جميع الأموال، ودل هذا الأمر على قوة استخبارات السلطان وجواسيسه ضد موظفي الدولة، وعلم السلطان السابق بأموالهم وممتلكاتهم، والدليل استحصاله تلك الأموال. أيضًا تحديد السلطان المبلغ المطلوب مصادرته دل على معرفة السلطان المسبقة بما يمتلكونه من أموال وممتلكات أخرى. ومن هنا تتضح سيطرة السلطان ورقابته الصارمة على أمرائه وموظفيه المدنيين ومعرفة جميع تحركاتهم، وفيه يروي الحنفي عن صفات السلطان قايتباي بأنه امتاز بـ"استشرافه لأخبار أمرائه وجنده، بل وسائر رعيته، ووقوفه على الكثير من أخبارهم وأحوالهم الجزئية، وما هم فيه وعليه، فضلاً عن أخبارهم

(٥٤) جانبك الأشقر الأشرفي قايتباي، أصله من مماليك قانباي المؤيدي، تولى إمرة عشرة وأصبح من الخاصكية في دولة الأشرف قايتباي، توفي في شعبان من عام ٨٨٠هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ٥٥/٣.

(٥٥) الخاصكية هم الذين يلازمون السلطان في خلواته، ويسوقون المحمل الشريف ويتعينون بكوامل الكفال، ويجهزون في المهمات الشريفة. البقلي، محمد قنديل، **مصطلحات صبح الأعشى**، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م، ص١١٤.

(٥٦) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٥٢/٦؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٣٤-٣٣.

الكلية"[٥٧]. ومن هنا يتضح الدور الاستخباري والرقابي الكبير على موظفي السلطنة المملوكية، الذي اتسم به السلطان، ودوره في نجاح معظم مصادراته المالية لموظفيه وأمرائه لوجود تلك الأموال.

من جهة أخرى دل توجيهه ابن الصابوني إلى دمشق من أجل تحصيل أمواله والوفاء بمستلزمات الدفع على أن موظفي الدولة كانوا حريصين على توزيع أموالهم في أماكن ومدن مختلفة، خشية القبض عليهم، ومصادرة جميع أموالهم. كذلك تبين بيانًا واضحًا انتشار الاختلاس المالي والرشاوى من موظفي الدولة، إذ دلت المبالغ الكبيرة المصادرة منهم على انتشار هذه الأنماط من الأخلاق التي أصبحت راسخة في عقول بعض موظفي الإدارة المملوكية. ومن هنا يمكن احتساب مصادرة السلطة لهؤلاء المختلسين نوعًا من التعويضات التي تحصلت عليها السلطة مقابل ما سُرق واختلس، من أجل المحافظة على المال العام ظاهرًا، وملء الخزانة واقعًا وحقيقة. أدرك قايتباي أن هذه الأموال الكبيرة لدى بعض موظفي الدولة إنما جمعت من وظائف السلطنة المملوكية، إذ لم يكن يملك هؤلاء الموظفون مصادر رزق كبيرة غير وظائفهم، لذلك قرر مصادرة أي شخص تبدو عليه مظاهر الثراء والاستفادة الكبيرة من موارد الدولة، والكسب غير المشروع.

واستكمالاً لحملة المصادرات المالية أمر السلطان في شعبان عام ٨٧٣هـ/ فبراير ١٤٦٩م بمصادرة أموال مجد

(٥٧) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣/٣٥٣.

الدين البقري[٥٨]، وشرف الدين بن كاتب غريب[٥٩]، وقرر السلطان على مجد الدين أن يدفع خمسة آلاف دينار، أما ابن كاتب فلم يستطع دفع المقرر عليه من الأموال، فسجن في برج القلعة[٦٠] إلى حين تحصيل الأموال منه[٦١]. وفي شعبان من العام نفسه أمر بالقبض على الوزير الأهناسي[٦٢]، وعزل من المنصب، وسجن. أمر السلطان بأن يسلم الأهناسي إلى

(٥٨) هو مجد الدين البقري القبطي، تولى منصب الأستادار والوزير، وعزل من الوزارة، وعاد إلى منصبه في الوزراة مرة أخرى إلى أن عزله السلطان قايتباي وأمر بمصادره أمواله وتوسيطه في ربيع الأول من عام ٨٩٣هـ، وتوفي في العام نفسه. الحنفي، **نيل الأمل**، ١٠٣/٨؛ السخاوي، شمس الدين محمد عبدالرحمن، **الذيل التام على دول الإسلام للذهبي**، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، بيروت، دار العماد، ١٩٩٢م، ٣٤٢/٢.

(٥٩) هو الشرف موسى بن كاتب غريب، ولد عام ٨٣٣هـ، تولى منصب ناظر الديوان المفرد والأستادارية، توفي عام ٨٨٢هـ. الحنفي، **نيل الأمل**، ١٨٨/٧.

(٦٠) كانت أبراج القلعة مخصصة أساسًا لسكنى المماليك، ولهذا سمي العبيد الذين اشتراهم السلطان المنصور قلاوون بالبرجية، ويبدو أن بعضها تحول إلى سجون للمماليك العصاة والخارجين عن طاعة السلاطين. المقريزي، **الخطط**، ٢٤٣/٢-٢٤٤؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣٦٢/١.

(٦١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٩/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٧٣/٤؛ السخاوي، شمس الدين محمد عبدالرحمن، **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٩١٩/٣.

(٦٢) هو علي بن المقدم محمد الأهناسي، تولى منصب الأستادارية والوزارة وناظر الخاص، توفي عام ٨٩٥هـ. الحنفي، **نيل الأمل**، ١٩٤/٦.

يشبك الدوادار[٦٣] لكي يستحصل من أمواله التي بلغت ألفي دينار، وأطلق من السجن بعد أن صودر[٦٤]. اعتاد السلطان قايتباي أن يوزع الموظفين المعزولين من مناصبهم على أمرائه الأقوياء، الذين يثق بهم من أجل أن يستحصلوا منهم الأموال بالحوار أو العنف.

وفي ربيع الأول من عام ٨٧٤هـ/ سبتمبر ١٤٦٩م أمر السلطان بمصادرة أموال زين الدين الأستادار وأملاكه[٦٥] وضربه السلطان بيده ضربًا مبرحًا، وأمر بسجنه بالبرج في القلعة، وطلب السلطان مصادرة مبلغ مئة ألف دينار منه، ولكنه أصر أنه لا يملك هذا المبلغ[٦٦]، وذكر ابن إياس أن

(٦٣) هو يشبك بن مهدي الظاهري جقمق، تولى كشف الصعيد ومنصب نائب الوجه القبلي في عهد السلطان خشقدم عام ٨٧١هـ، وتولى منصب الدوادارية الكبرى في عهد السلطان قايتباي عام ٨٧٢هـ وعول عليه في كل أمر، وصار هو المرجع في أمور الدولة، لاحقًا توجه على رأس حملة عسكرية إلى الرها عام ٨٨٥هـ، وهزم من جيش يعقوب بن حسن وقتل. السخاوي، **الضوء اللامع**، ١٠/٣٤١-٣٤٢.

(٦٤) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢٠، ٤٣٢؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣٤٧، **الروض الباسم**، ٤/٢٧-٢٨.

(٦٥) هو يحيى بن عبدالرزاق الأرمني، كان يعرف بالأشقر ابن كاتب حلوان، اشتهر في عهد الظاهر جقمق بعد توليه الأستادارية، وعظم أمره جدًّا، توفي عام ٨٧٣هـ في السجن. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٤/٣٩-٤٠. وذكر الحنفي أن يحيى الأرمني امتلك كثيرًا من الآثار الكبيرة والأملاك الكثيرة بعد توليه منصب الأستادارية أكثر من مرة وغيره من المناصب، وتعرض في أواخر عمره إلى كثير من المصادرات والسجن والتعذيب، وابتلي بمصادرة أموال طائلة منه. الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣٩٨.

(٦٦) الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣٦٣.

السلطان كان يأمر بجلبه إلى مجلسه ويضربه كل يوم، إلى أن مات في السجن جراء ضرب السلطان إياه، ولم يستطع زين الدين توفير الأموال المطلوبة منه؛ ولذا كان السلطان يضربه كل يوم لاستخلاص الأموال منه، والسبب وراء غضب السلطان منه كان العداوة القديمة بينهما من عهد السلطان الظاهر جقمق[٦٧]، وحملت تلك العداوة السلطان على تحصيل الأموال منه وضربه يوميًّا لإجباره على دفع تلك الأموال أخذًا بثأره منه[٦٨]، ويتضح أن العداوات الشخصية بين السلطان وبعض الأمراء وموظفي الحكومة كانت سببًا من أسباب المصادرات المالية التي أمر بها السلطان، إذ كانت تلك المصادرات بمنزلة عقوبات على الأشخاص المصادرة أموالهم، يستغلها السلطان لتحصيل مزيد من الأموال، لذلك كانت العلاقات الشخصية والعدوات القديمة جزءًا مهمًّا من سياسة السلطنة المملوكية في عهد قايتباي في تسيير الحياة السياسية والمالية.

عاقب السلطان قايتباي في صفر من عام ٨٨٢هـ/ مايو ١٤٧٧م برهان الدين النابلسي[٦٩]، وكيل بيت المال بالقبض

(٦٧) هو السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبو سعيد جقمق العلائي الظاهري الجركسي، وهو الرابع والثلاثون من ملوك الترك وأولادهم بالديار المصرية، والعاشر من الجراكسة، تسلطن بعد خلع الملك العزيز يوسف بن الملك الأشرف برسباي عام ٨٤٢هـ، كان جقمق من مماليك الظاهر برقوق، توفي عام ٨٥٧هـ. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ١٥/٢٥٨-٢٥٩.

(٦٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٣٩-٤٠.

(٦٩) هو إبراهيم بن ثابت، أحد نواب الشافعية، تولى منصب وكيل بيت المال، توفي عام ٨٨٢هـ. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/١٢٩-١٣٠.

عليه ومصادرة أمواله، وأمر السلطان بتسليمه إلى الأمير يشبك الدوادار ليستخلص منه الأموال، فاستطاع مصادرة أملاكه، وتوفي برهان الدين بسبب العذاب والعقوبات التي وقعت عليه في السجن من الأمير يشبك(٧٠). يروي ابن إياس أن برهان الدين ضرب ألفين وستمئة جلدة، وخلعت أسنانه، وتعرض لأنواع من العذاب في سبيل تحصيل الأموال منه، وكان السبب من وراء سجنه ومصادرة أمواله، وإنزال العقوبات به هو تغير خاطر السلطان عليه(٧١). وهذه الحالة من مصادرة الأموال تفيد بانتشار أنواع كثيرة من أساليب التعذيب والضرب لموظفي الدولة من أجل تحصيل الأموال منهم. أيضًا يمكن أن نستخلص منه عناد هؤلاء الموظفين في تسليم أموالهم بسرعة وسهولة، ورفضهم تسليم أموالهم أو إنكارهم وجود المبالغ الضخمة التي طلبتها السلطة، وهو ما أدى إلى استخدام العنف ضدهم في سبيل تحصيل الأموال.

يتضح في مصادرة النابلسي وعقوبته مغزى آخر للمصادرات تمثل في إيقاع العقوبات على المقصرين في واجباتهم الوظيفية أو التأخر في سداد ما عليهم من متأخرات مالية

(٧٠) السخاوي، **وجيز الكلام**، ٨٨١/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ١٨٩/٧؛ الشربيني، **مصادرة الأملاك**، ص٥٤-٥٥؛ سليم، محمود رزق، **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٦٢م، ص٢٩٤.

(٧١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ١٢٩/٣؛ عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام**، ص٤٢٤؛ حسن، علي إبراهيم، **مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤م، ص٣٩٧.

لدى السلطة. كذلك نجد أن جميع أنواع المصادرات المالية – سواء كانت لأسباب مالية أو عقابية – كانت مرتبطة بسب المصادر وشتمهم بألفاظ قاسية، وارتبطت أيضًا بسجنهم احتياطيًّا، أو سجنهم سجنًا طويل المدى، وتجويعهم وإغراقهم وتعريضهم لشتى أنواع العذاب الجسدي والمعنوي لاستخراج أموالهم(٧٢). من جهة أخرى أوضحت مصادرة برهان الدين أن السلطان قايتباي لجأ أحيانًا إلى عزل موظفيه ومصادرتهم في حال تأخرهم أو تلكئهم في سداد المتأخرات عليهم، وبذلك لجأ قايتباي إلى مصادرتهم للحصول على مستحقات السلطنة منهم.

أيضًا في ذي القعدة من عام ٨٩٢هـ/ أكتوبر ١٤٨٧م أمر السلطان بعزل الجمالي يوسف(٧٣)، كاتب المماليك(٧٤) ومصادرة تسعة آلاف دينار. ذكر ابن إياس أن السلطان قايتباي تغير خاطره تجاه الجمالي يوسف وصادر أمواله، وهو ما أدى إلى ذهاب عقل الجمالي يوسف وجنونه بسبب مصادرة

(72) J, Glubb, *A Short History of the Arab Peoples*, London, Quartet, 1980, P. 219.

(٧٣) هو الجمالي يوسف بن كاتب، تولى مناصب الأستادارية والوزارة وناظر الخاص وكاتب المماليك. الحنفي، **نيل الأمل**، ٩٤/٣؛ السخاوي، **الضوء اللامع**، ١٩٤/١٠.

(٧٤) كان للمماليك السلطانية ديوان خاص بهم يعرف بديوان المماليك، وعليه ناظر خاص يسمى ناظر المماليك أو ناظر ديوان المماليك، وكان لصاحب هذا الديوان كاتب خاص يسمى كاتب المماليك، وعمله كتابة المحررات الخاصة بأحوال المماليك السلطانية ورتبهم وإقطاعاتهم وجراياتهم. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٥٨/١٣.

ممتلكاته[٧٥]. ومن الملحوظ أن أوقات الحروب والأزمات المالية وافتقار بيت المال يزداد فيها غضب السلطان على موظفيه وأمرائه، ويبدأ في مصادرة أموالهم، وعمد السلطان قايتباي إلى استخدام إستراتيجية تغير خاطره ضد موظفه من أجل إيجاد وسيلة مناسبة أو محاولة لتبرير مصادرة أمواله بعد عزله وسجنه وإقامة الحجة عليه.

واستكمالاً لمصادرة أموال موظفي الدولة وأملاكهم عقوبة لهم بعد عزلهم من مناصبهم بسبب تغير خاطر السلطان تجاههم نرى السلطان في المحرم من عام ٨٩٤هـ/ ديسمبر ١٤٨٨م يأمر بالقبض على خشقدم الأحمدي الزمام[٧٦]، الخازندار والوزير، ويصادر جميع ممتلكاته وأمواله وينفيه إلى سواكن[٧٧]، وكانت هذه ثاني حالة من المصادرات المالية التي كانت بسبب تغير خاطر السلطان فجأة على موظفيه من دون دوافع حقيقية وإنزال المصادرات عقوبة عليهم. وتسببت الأوضاع المالية السيئة والحروب الخارجية التي شهدتها الدولة المملوكية في الأعوام من ٨٩٠-٨٩٤هـ (١٤٨٤-١٤٨٨م) في تزايد هذا النوع من المصادرات[٧٨]. من جهة أخرى يروي الحنفي أن الممارسات الظالمة التي

(٧٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٤٥/٣؛ السخاوي، **الذيل التام**، ٤٠٦/٢.

(٧٦) هو الطواشي خشقدم الزمام الظاهري الرومي، تولى منصب الزمام. الحنفي، **نيل الأمل**، ٤١/٨.

(٧٧) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٥٩/٣؛ السخاوي، **الذيل التام**، ٣٧٣/٢، ٥٠٥.

(٧٨) موير، **تاريخ دولة المماليك**، ص١٧٢-١٧٣.

ارتكبها خشقدم ضد العامة، وأذاه المتزايد، إضافة إلى سوء تدبيره في منصبه كان السبب وراء غضب السلطان منه، وعزله من منصبه ومصادرة جميع أمواله[٧٩]. وفي حالة مشابهة لمصادرة خشقدم الأحمدي، صادر السلطان قايتباي في ربيع الآخر من عام ٨٩٥هـ/ فبراير١٤٩٠م مبلغ عشرين ألف دينار من ناظر الجيش[٨٠] وكاتب السر[٨١] بغزة[٨٢]، ولم تشر المصادر إلى أسباب هذه المصادرة، ولكن صادفت هذه المصادرة المالية خروج حملة عسكرية جديدة إلى بلاد الشام في الشهر نفسه، وهو ما يشير إلى بحث السلطان عن أموال إضافية لسد فراغ الأموال في الخزانة. ذكر الحنفي أن نفقات الأمراء والجنود في الحملة العسكرية التي انطلقت إلى بلاد الشام في العام نفسه بلغت خمسمئة ألف دينار، وهذا يعد مبلغًا ضخمًا جدًّا[٨٣].

(٧٩) الحنفي، **نيل الأمل**، ١٣٨/٨.

(٨٠) ناظر الجيش: من الوظائف الجليلة ومن أقدم الوظائف وأحسنها، وعليه تحري الأمور كلها في العسكر والبلاد، ومن مهماته استعراض الجنود بصحبة السلطان. ابن كنان، محمد بن عيسى، **حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين**، تحقيق: عباس صباغ، بيروت، دار النفائس، ١٩٩١م، ص١٧٣.

(٨١) كاتب السر: أول أرباب الإقطاعات في الرزق والتشاريف والرسوم والكسوة، وله حاجب من الأمراء، وواحد من خواص السلطان يحمل دواته إذا دخل مجلسه، وله أيام المواسم الخلع النفيسة، والخيل المسرجة بالسروج الذهبية والكنابيش المزركشة، وكل من في الدولة يحتاج إليه. ابن كنان، **حدائق الياسمين**، ص١٦٧-١٦٨.

(٨٢) السخاوي، **وجيز الكلام**، ١٠٧٢/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ١٨١/٨.

(٨٣) الحنفي، **نيل الأمل**، ١٨١/٨-١٨٢؛ اللهيبي والحديدي، **جوانب من الحياة السياسية**، ص٣٥.

وفي الأزمة المالية الكبرى التي شهدها عام ٨٩٦هـ/ ١٤٩١م وشملت فئات كثيرة، أمر السلطان بمصادرة أموال رمضان المهتار[٨٤]، ناظر الكسوة بعد عزله من منصبه، وبلغ ما صادره السلطان من أمواله ستين ألف دينار، وقد اشتهر بكثرة أمواله وأملاكه وقربه من السلطان قايتباي[٨٥]. ومن هنا يمكن الاستدلال على نوع من الفئات التي تتعرض للمصادرات المالية، وعدم اقتصارها على فئة واحدة، أيضًا يمكن القول بأن السلطان كان على دراية تامة بمداخيل أمرائه وموظفيه، وكم تبلغ أملاكهم لكي يبدأ في مصادرتهم في أوقات الأزمات، من جهة أخرى دلت أرقام المبالغ الكبيرة التي جرت مصادرتها من هؤلاء الموظفين على غض نظر السلطان عن أعمالهم وكسبهم غير المشروع من مناصبهم، وأراد السلطان بذلك منحهم الوقت الكافي لمصادرة العامة وأصحاب الأملاك، ومن ثم عزلهم من مناصبهم ومصادرة أملاكهم كما فعلوا هم بالعامة والطبقات الوسطى.

إن مصادرة جميع هؤلاء الموظفين الإداريين الذين شغلوا مناصب مختلفة، وصودروا في سنوات متعددة لأسباب مختلفة، بينت بوضوح رسوخ ظاهرة المصادرات المالية في ذهن السلطان قايتباي، وخصوصًا بعد أن لمس مدى عائداتها المالية الكبيرة، التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في دعم الخزانة،

(٨٤) هو رمضان المنفلوطي القاهري المهتار، ولد ببني غالب في منفلوط، وتولى منصب ناظر الكسوة. السخاوي، **الضوء اللامع**، ٢٢٩/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٢١٩/٨.

(٨٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٨٠/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٢١٩/٨.

وأصبحت إحدى مواردها الرئيسة. ومن جهة أخرى بينت هذه المصادرات ورسوخها في إدارة قايتباي استمرار التدهور والانحلال في إدارته للدولة، وعدم قدرته على إيجاد طرق بديلة لسد النقص المالي في الخزانة.

المصادرات المالية للخلفاء ورجال العلم:

١- مصادرة أموال الخلفاء العباسيين:

لم تكن المصادرات المالية موجهة ضد الأمراء والموظفين والعامة فحسب، بل شملت الخلفاء العباسيين المقيمين بالقاهرة، فقد أمر السلطان بمصادرة قرية إنبابة[٨٦] وجزيرة الصابوني[٨٧] من الخليفة المستنجد بالله[٨٨] في ذي القعدة من عام ٨٧٢هـ/ مايو ١٤٦٨م[٨٩]. هذه الإقطاعات كانت ممنوحة

(٨٦) قرية إنبابة: تقع في الطرف الغربي من نهر النيل، وتنسب إلى تاج الدولة بهرام الأرمني، وزير الخليفة الفاطمي، وهي قرية من القرى القديمة اسمها الأصلي نبابة. رمزي، محمد، **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٤م، ٦٠/٢/٣.

(٨٧) جزيرة الصابوني: تقع في النيل بالقرب من الجيزة، وكانت هذه الجزيرة رباطًا بالقرب من رباط الآثار، أوقفها أبو الملوك نجم الدين أيوب بن شادي على الشيخ الصابوني وأولاده. المقريزي، **الخطط**، ٢٨٥/٣.

(٨٨) هو أمير المؤمنين المستنجد بالله، أبو المظفر يوسف بن المتوكل على الله أبي بكر بن سليمان الهاشمي العباسي، توفي عام ٨٨٦هـ. ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، الرياض: دار ابن كثير، ١٩٨٦م، ٥٠٨/٩.

(٨٩) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٩٧/٣.

للخليفة المستنجد بالله منذ عهد السلطان الأشرف إينال[٩٠]، وكان منحها إياه بعد توليه منصب الخلافة[٩١]. وذكر ابن إياس أن فعل السلطان بمصادرة أملاك الخليفة عد من مساوئه للمكانة الدينية والاجتماعية للخليفة، وعيب هذا الفعل من السلطان، وبدأت العامة في التكلم في هذا الفعل وشنعه ضد الخليفة[٩٢]. وكان غضب العامة من السلطان بسبب أن الخليفة كان الإمام الأعظم، وممثل الشرعية للسلطنة المملوكية، وعلى رأسها السلطان نفسه، فكيف تصادر أملاكه في حين يُبقي على أملاك باقي الأمراء وأراضيهم[٩٣]. وفي ذكر تلك المصادرة المالية للخليفة لا بد من الإشارة إلى أنها ارتبطت بأوضاع مالية وعسكرية سيئة، وخصوصًا بعد ورود أخبار عن هزيمة الجيش المملوكي في بلاد الشام من شاه سوار، فأدرك السلطان بعد سماع تلك الأنباء المفجعة حاجته الماسة إلى أموال إضافية وممتلكات من أجل تجهيز جيش جديد لمواصلة قتال شاه سوار، وهذا يوضح جليًّا الدافع وراء استمرار مصادرات السلطان.

(٩٠) السلطان الملك الأشرف سيف الدين، أبو النصر إينال بن عبدالله العلائي الظاهري، ملك الديار المصرية بعد خلع الملك المنصور عثمان عام ٨٥٧هـ، وهو السلطان السادس والثلاثون من ملوك الترك، والثاني عشر من ملوك الجراكسة، كان من مماليك الظاهر برقوق وتوفي عام ٨٦٥هـ. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٥٨/١٦.

(٩١) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٢٧/٦.

(٩٢) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ١٣/٣.

(٩٣) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٩٧/٣.

٢- مصادرة أموال القضاة والفقهاء:

أمر السلطان قايتباي في ربيع الأول من عام ٨٧٣هـ/ سبتمبر ١٤٦٨م بأن تقطع مرتبات اللحوم عن الفقهاء والمتعممين، ومصادرة قيمة ما أخذوه في الماضي من اللحوم[٩٤]، فيروي ابن إياس أن فكرة قطع مرتبات اللحوم عن الفقهاء والمتعممين، ومصادرة أموال ما أخذوه في السابق من لحوم كانت من فكرة الوزير قاسم شغيثة الذي حسَّن مصادرة هذه الأموال للسلطان، ووافقه السلطان على ذلك الأمر[٩٥]، ويتضح هنا الدور الكبير الذي أداه منصب الوزير في السلطنة المملوكية وإسهامه في المصادرات المالية، واعتماد السلطان عليه في جمع الأموال وقت الحاجة[٩٦].

ويتبين أن قطع مرتبات اللحوم والأرزاق والأضاحي كان نوعًا من المصادرات، إذ دلت هذه المصادرات على فقر الخزانة من التمويل وكثرة الحروب، وقلة عدد المواشي بسب الاضطرابات السياسية والعسكرية، لذلك كان قطع اللحوم والمرتبات الشهرية يدخل ضمن نطاق المصادرات، وتوفير هذه المصروفات لتعويض النقص المالي في الدولة.

---

(٩٤) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص١٦؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٤٥/٦، **الروض الباسم**، ٣١/٤؛ عبدالتواب، عبدالرحمن محمود، **قايتباي المحمودي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م ص٥٠.

(٩٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٢/٣-٢٣؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص١٣٧.

(96) Daylon, *(The System of Payment)*, P. 261.

إن أنباء هزيمة الجيش المملوكي في بلاد الشام عام ٨٧٣هـ/ ١٤٦٨م جعلت السلطان قايتباي لا يتوانى عن قطع الجوامك[٩٧]، ومصادرة أموال الفقهاء والمتعممين كما فعل بأولاد الناس[٩٨]، ففي ربيع الأول من عام ٨٧٣هـ/ سبتمبر ١٤٦٨م أمر السلطان بقطع جوامك الفقهاء ومصادرة أموالهم من أجل جمع أكبر عدد من الأموال تحسبًا لأي خسائر عسكرية، أو تأمين دفعات جديدة من الجنود، وإرسالهم إلى الشام دعمًا للجيش[٩٩]. ودلت مصادرة أموال جميع الطوائف في القاهرة على حدة الأزمة المالية التي مرت بها السلطنة المملوكية في بداية عهد قايتباي جراء الحروب المتواصلة، وأعطت هذه المصادرات أيضًا تفسيرًا لحجم الأموال المصروفة على تجهيز الحملات العسكرية وعظمها، وتأثيرها السلبي في استنزاف الخزينة وبيت المال، وبذلك نقل تأثيرها السلبي إلى العامة وباقي الطوائف في القاهرة. تظلَّم كثير من الفقهاء للسلطان بسبب الأضرار المترتبة على قطع الجوامك، فأخذ السلطان يبدي الأعذار

(٩٧) الجوامك جمع جامكية: وهي مرتب خدم الدولة من العساكر والموظفين. ابن زنبل، أحمد بن علي الرمال، **آخرة المماليك**، تحقيق: عبدالمنعم عامر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص١٢١.

(٩٨) أولاد الناس: يقصد بهم أبناء المماليك الذين ولدوا ولم يمسهم الرق، ولم يجلبوا من أسواق النخاسة. الدبيكي، السيد صلاح، **أولاد الناس في عصر سلاطين المماليك**، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٦م، ص١٢.

(٩٩) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٣٥؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٢/٣.

عن هذا الفعل بسبب تمرد شاه سوار وغلاء الأسعار وفراغ الخزائن، وأرسل السلطان لاحقًا بعض كبار الأمراء والأعيان إلى الفقهاء من أجل التهوين عليهم، وحثهم على مراعاة الأوضاع الطارئة التي تمر بها السلطنة، وهو ما أدى إلى هدوء الأوضاع[١٠٠].

وفي سياق محاسبة القضاة ومسؤولي الدولة ومعاقبتهم عند ارتكاب تجاوزات واختلاسات ضد العامة، أمر السلطان قايتباي في صفر من عام ٨٧٤هـ/ أغسطس ١٤٦٩م بعزل القاضي هاني، ومصادرة مبلغ ثلاثة آلاف دينار منه، وحدثت هذه المصادرة بعدما علم الأمير برقوق الكاشف[١٠١] بأن القاضي هانيًا اختلس مبلغ خمسمئة دينار من المشايخ والخولية، فنقلت أخبار هذه التجاوزات إلى السلطان[١٠٢]. بينت هذه المصادرة أن السلطان قايتباي حرص على معاقبة المقصرين في إداراته، ومصادرة أموال مضاعفة عن تلك التي اختلسوها عقابًا لهم، ثم هي طريقة لحل مشكلة الأزمة المالية لديه.

من جهة أخرى أمر السلطان بمصادرة أموال القاضي بدر الدين بن القرافي[١٠٣]، أحد نواب المالكية بمصر بعد عزله من

(١٠٠) الحنفي، **الروض الباسم**، ٢٣/٤.

(١٠١) هو السيفي برقوق الكاشف، أحد المقدمين الألوف، تولى منصب الكاشف. الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص١٢٩.

(١٠٢) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص١٢٩.

(١٠٣) هو محمد بدر الدين بن الشيخ شمس الدين القرافي المالكي، من قضاة المالكية بمصر، توفي عام ٩١٢هـ. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ١١/١.

منصبه، وكان السبب وراء المصادرة يعود إلى شكوى من امرأة وصلت السلطان، وكعادة السلطان قايتباي استغل هذه الشكوى، وأمر بإحضار القاضي بدر الدين وضربه ومصادرة أمواله على الفور[١٠٤]، وخصوصًا أن عام ٨٩٥هـ/١٤٩٠م شهد خروج أكثر من حملة عسكرية إلى بلاد الشام والأحوال الاقتصادية في مصر سيئة، لذلك كان السلطان حريصًا على استغلال جميع الفرص من أجل مصادرة الأموال وملء الخزينة.

المصادرات المالية لطبقات المجتمع:

١- مصادرة أموال شيوخ القبائل العربية:

لتوافر الأموال والثروات الزراعية والحيوانية في الأرياف لدى القبائل العربية في مصر، حرص السلطان قايتباي على مصادرة أملاك شيوخ القبائل[١٠٥] بعد القبض عليهم أو بعد وفاتهم، واستغل السلطان وفاة شيخ العرب حسن بن بغداد[١٠٦]، أحد مشايخ الغربية[١٠٧]، وأمر في ربيع الآخر من

(١٠٤) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٧٣/٣.

(١٠٥) شيوخ القبائل العربية في مصر كانوا يشكلون الطبقة الرابعة والأخيرة من ولاة الأمر من جماعة أرباب السيوف، وعلى الرغم من مراتبهم التي تمثلت في مراتب أرباب السيوف الآخرين، فإنهم لم يكونوا في منزلة هؤلاء ومركزهم، فقد كانت مراتب أقل من مراتب الجند المماليك. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٧٦/٤، ٤٩٧/٥، ٢٢٠/٨.

(١٠٦) هو حسن بن بغداد بن بدر الدين، توفي في عام ٨٧٣هـ. الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٥٧/٦.

(١٠٧) أعمال الغربية: قصبتها المحلة، وتضم زمام المحلة وجزيرة قويسناء، والسخاوية، والطمريسية، والدنجاوية. ابن دقماق، إبراهيم بن=

عام ٨٧٣هـ/ أكتوبر ١٤٦٨م بمصادرة جميع أملاكه، ويروي ابن إياس أن الشيخ حسنًا كان في سعة من الأموال والممتلكات، وهذا يفسر معرفة السلطان بأحوال شيوخ القبائل وإمكاناتهم العسكرية والمالية(١٠٨)، وجاءت مصادرة الشيخ حسن في وقت عانت فيه الخزينة شح الأموال، وهو ما شجع السلطان على الإحاطة بجميع أمواله بعد وفاته، ويتضح من حالة مصادرة الشيخ حسن بعد وفاته أن قايتباي اتخذ وسيلة الاستيلاء على التركات وتصعيب إجراءات استخلاصها على الورثة من أجل التنازل عنها، وبذلك أصبح الاستيلاء على التركات أسلوبًا من أساليب المصادرة المالية لمصلحة الخزانة(١٠٩).

استغل السلطان والأمراء حالة الاضطرابات والحروب مع القبائل العربية لمصادرة جميع ممتلكاتهم في حال انتصروا عليهم في المعارك، ففي شعبان من عام ٨٧٤هـ/ فبراير ١٤٧٠م جرت مصادرة مئتي ألف دينار وذهب وخيول وجمال وشعير من القبائل العربية القاطنة ببلاد الصعيد في الوجه القبلي بعد أن انتصر الأمير يشبك عليهم وأخمد تمردهم(١١٠).

= محمد بن أيدمر، **الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها**، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ٨٢/٥.

(١٠٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٥/٣.

(١٠٩) قاسم، عبده قاسم، **النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨م، ص٧٥-٧٦.

(١١٠) كانت المصادرات المالية في بلاد الصعيد في الوجه القبلي تبرز في عدد كبير من الخيول والجمال والرقيق والغلال، إضافة إلى مئة =

كان يشبك الدوادار هو المباشر لتلك المصادرات بعد أن مكث في الوجه القبلي نحوًا من سبعة أشهر لقمع تمردات القبائل العربية هناك، وعند عودة يشبك إلى القاهرة وانتهائه من إعادة الاستقرار في الوجه القبلي أرسل إلى السلطان بتلك المصادرات الكبيرة(١١١). وذكر السخاوي أن يشبك صادر كثيرًا من الأموال من القبائل العربية "بما لم يسبق لنظيره نقدًا وغيره فيما قيل"(١١٢). ويلحظ في هذه المصادرة تعامل السلطنة المملوكية بقسوة مع القبائل العربية في عهد قايتباي، إذ كان جزاء الثائر منهم السلب والنهب والمصادرة، لا على الشيخ فقط بل على سائر قبيلته، ومصادرة جميع أملاك القبيلة من أموال عينية ومواشي ومؤن غذائية، كذلك أسر كل من يستطيعون أسره من أفراد القبلية وبيعهم أرقاء في القاهرة(١١٣).

ويتضح من مصادرات القبائل العربية في بلاد الصعيد اتساع تلك المصادرات لتشمل أموالاً ومصادراتٍ عامة تتمثل

= ألف دينار وثلاثة عشر ألف دينار، وعشرين ألف إردب من الشعير. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٤٣/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ص٢٠٤؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ١٦١،١١٩/٤.

(١١١) الحنفي، **نيل الأمل**، ٤٠٩/٦؛ السخاوي، **وجيز الكلام**، ٨١٠/٢.

(١١٢) السخاوي، **الذيل التام**، ٢٣١/٢.

(١١٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٦٣/٤؛ طرخان، إبراهيم علي، **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩م، ص٢٦٧؛ عاشور، سعيد عبدالفتاح، **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢م، ص٥٢-٥٤.

في المواشي والمؤن الغذائية، وما وقع تحت أيدي الجنود والأمراء من مواد أخرى لها قيمة، وهو ما يدل على أن المصادرات لم تكن تتضمن الأموال فقط. ويُلحظ أيضًا هنا الاستفادة المالية الكبيرة للسلطة المملوكية من أموال المهزومين أمامهم وممتلكاتهم، سواء كانت في تمردات أو حركات عصيان، وكانت هذه المصادرات الكبيرة والمبالغ فيها من حيث حجمها وكثرة أموالها تعد جزءًا من إعادة نفقات الجيش المرسل إلى هذه القبائل إلى الخزينة، نظير التكلفة الباهظة لتجهيز الحملات العسكرية. وكانت السياسة المالية المتبعة في الحملات العسكرية ترمي إلى إنعاش الخزينة، وتوفير أموال احتياطية كافية لتجهيز الأمراء والجنود، وجعلهم على أهبة الاستعداد في حالات الطوارئ. من جهة أخرى تسببت هذه المصادرات بخراب كبير حل على القبائل العربية بازدياد حالات الفقر فيما بينهم بعد فقد عدد كبير من أفرادهم إما قتلاً وإما سجنًا ومصادرة ممتلكاتهم. وتسببت المصادرات المتمثلة في نهب أراضي القبائل العربية وبيوتهم وممتلكاتهم ومواشيهم وسبي نسائهم إلى خراب معظم أراضي القبائل العربية وحلول الخلل في أراضيهم وتجارتهم ومهنهم، وهو ما تسبب في أنهيار اقتصادي في تلك الجهات[١١٤].

(114) Lane-Poole, Stanley, *A History of Egypt in the Middle Ages*, New York, Forgotten Books, 2014, P. 300.

٢- مصادرة أموال العامة:

لم يكن الأمراء وموظفو الدولة والقضاة هم المستهدفين والمعرضين للمصادرة المالية فحسب، بل شملت المصادرات فئة العامة من الناس وأولاد الناس، ففي رجب من عام ٨٧٢هـ/ يناير ١٤٦٨م أمر السلطان بأن تصادر مئة دينار من جميع أولاد الناس(١١٥)، وكان السبب في تلك المصادرة أوامر السلطان بتجهيز الحملة العسكرية ضد شاه سوار في بلاد الشام، وإلزام أولاد الناس بالالتحاق بها، ومن لم يرغب في السفر كان لا بد من أن يوفر بديلاً عنه أو يدفع مئة دينار عوضًا عن البديل للسفر(١١٦)، اتجه السلطان إلى سياسة المصادرة المالية مبكرًا من أجل تجهيز الجيش، وتوفير جميع مستلزماته المالية. يذكر أن الحملة العسكرية إلى شاه سوار في عام ٨٧٢هـ/١٤٦٨م كانت ضخمة، ودُفعت أموال كبيرة نظير تجهيز الأمراء والجنود، ويروي ابن إياس أن الأموال وزعت على الأمراء، فقال: "فحمل للأتابكي(١١٧) جاني بك

(١١٥) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣١٦/٦؛ زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص٢٠٦؛ عبدالتواب، **قايتباي المحمودي**، ص٩٠؛
Petry, Carl, Twilight of Majesty: *The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt*, Seattle, University of Washington press, 1993, P. 114.

(١١٦) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٧٧/٣، ٥٨/٤؛ العريني، السيد الباز، **المماليك**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م، ص٥٣-٥٤؛ ماجد، عبدالمنعم، **دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م، ١٤٩/١.

(١١٧) وظيفة أتابك العساكر أصلها من أطابك، ومعناها الولد الأمير، وقيل أطابك معناها أمير أب، والمراد أبو الأمراء وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ١٨/٤.

قلقسيز أربعة آلاف دينار، ثم حمل لبقية الأمراء المقدمين لكل واحد ثلاثة آلاف دينار، وللأمراء الطبلخانات[١١٨] لكل واحد خمسمئة دينار، وللأمراء العشرات لكل واحد مئتا دينار، وأنفق على الجند لكل مملوك مئة دينار"[١١٩]. ومن هنا يتضح أن هذه النفقات الكبيرة كانت تستنزف الخزينة، وخصوصًا أن السلطان في بداية عهده، والدولة خارجة من مأزق الانقلابات السياسية والتلاعب بالعرش، إذ تولى ثلاثة سلاطين في عام ٨٧٢هـ/١٤٦٨م قبيل السلطان قايتباي. لذلك بادر قايتباي إلى ابتكار وسائل جديدة لتعويض نقص الخزينة لمقابلة نفقات حملة شاه سوار بمصادرة أموال أولاد الناس، وفي هذا الموقف من السلطان تجاه أولاد الناس، ذكر ابن إياس أن أوامر مصادرة أموال أولاد الناس لم تكن إلا بداية من سياسة السلطان المالية القاسية تجاه المدنيين، واستمر الوضع يزداد سوءًا مع مرور الوقت[١٢٠]، إذ يروي الحنفي أن أوامر السلطان بجمع أموال من أولاد الناس كان عملاً لم يسبق أن عمله سلطان من قبله، و"عد ذلك من سُنَّته التي لم يسبق إليها، وعيب ذلك عليه لأن مقامه يجل عن ذلك"[١٢١].

(١١٨) طبلخاناه: مرتبة حربية من مراتب أرباب السيوف، صاحبها يلي أمير مئة مقدم ألف في الدرجة، وسمي أمير طبلخاناه لأحقيته في دق الطبول على أبوابه كما يفعل السلاطين، ويطلق على أمير طبلخانه أمير أربعين. عاشور، **العصر المماليكي**، ص٤١٤.

(١١٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٨/٣.

(١٢٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٨/٣-٩.

(١٢١) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٧٧/٣.

وتكررت سياسة السلطان في مصادرة أموال أولاد الناس، لاحقًا في ربيع الأول من عام ٨٧٣هـ/ سبتمبر ١٤٦٨م قبيل تجهيز الحملة العسكرية الثانية ضد شاه سوار[١٢٢]؛ إذ أمر السلطان بجمع أولاد الناس الذين لديهم جوامك شهرية، وأمرهم بحمل الأقواس والتدرب عليها، فمن نجح منهم في الاختبار التحق بالحملة العسكرية، ومن أخفق قطع عنه جامكيته أو يصادر منه مئة دينار لتوفير بديل له في الجيش[١٢٣]، وقد تدخل بعض الأمراء للشفاعة لبعض أولاد الناس ميسوري الحال من أجل تخفيف المصادرة عن بعضهم وتخفيضها إلى خمسين دينارًا[١٢٤]، فيروي ابن إياس في حادثة

(١٢٢) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص١٦.

(١٢٣) اختلفت الأموال المصادرة من أموال أولاد الناس لأولئك الذين لم يلتحقوا بالحملة العسكرية، إذ كان التقسيم ومصادرة الأموال كما يأتي: من كانت جامكيته ألفي درهم ألزم بدفع مئة دينار بديلاً له في الحملة، ومن كانت جامكيته ألفًا وخمسمئة ألزم بدفع خمسة وسبعين دينارًا، ومن كانت جامكيته ألف درهم ألزم بدفع خمسين دينارًا. أما من كانت جامكيته أقل من ألف درهم ترك ولم تصادر منه أموال، مع منعه من أخذ جامكية لمدة ستة أشهر لنقص الأموال في الخزينة. الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٤٨/٦؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢١.

(١٢٤) جاءت تفاصيل مصادرة أموال أولاد الناس على النحو الآتي: من أراد منهم السفر والالتحاق بالحملة العسكرية فليسافر، وتبقى جامكيته مستمرة، ومن رفض الالتحاق بالحملة يصادر منه مئة دينار ليعين بديلاً عنه في الحملة، وهذه الفئة هم من كانوا يمتلكون إقطاعًا وجامكية، ومن كان من أولاد الناس يملك فقط جامكية بمقدار ألف درهم يصادر منه خمسة وعشرون دينارًا لكي يوفر بديلاً عنه في الحملة العسكرية التي انطلقت في عام ٨٧٣هـ. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٦/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٢٨/٤.

المصادرة هذه أنه "حصل لأولاد الناس الضرر الشامل بسبب هذه المصادرة، وهان عليهم ترك الجامكية من كثرة توبيخ السلطان لهم"[١٢٥]. والمصادرة المالية لأولاد الناس للمرة الثانية، وإجبار بعضهم على قطع جامكيتة، سببت ضررًا بالغًا لهذه الفئة، ودل على استمرار السلطان في اتباع تلك السياسة المالية الصارمة. ولا شك أن السلطان قايتباي كان له دافعه القوي في اتباع تلك الإستراتيجية القاسية في بداية عهده من أجل تأمين حدود الدولة الشمالية وإنعاش الخزينة وبيت المال وتغطية جميع تكاليف الحملات العسكرية. ونرى أيضًا أن المحرك الرئيس وراء تلك المصادرات وازديادها ارتبط بهزائم الجيش المملوكي، وطول أمد حرب الاستنزاف في بلاد الشام، التي أثرت أثرًا كبيرًا في مواصلة المصادرات المالية وسياسة التقشف في مصر من أجل الدفاع عن المدن المملوكية في بلاد الشام[١٢٦].

يروي الحنفي أن المصادرة الثانية لأولاد الناس كانت مرهقة وشاقة على هذه الفئة من المجتمع، إذ "شق ذلك على الكثير من هذه الطائفة، وحصل عند الكثير منهم كسر الخاطر والتشويش والنكد ...، فإن فيهم العاجز والفقير، وكثر الدعاء على السلطان في هذا اليوم بسبب ذلك"[١٢٧]. ويتضح هنا أن المصادرات على طبقة أولاد الناس شملت جميع طبقات هذه

(١٢٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٢/٣.

(١٢٦) للمزيد ينظر: العريني، **المماليك**، ص٤٥؛ ماجد، **دولة سلاطين المماليك**، ص١٤٩.

(١٢٧) الحنفي، **الروض الباسم**، ٢٨/٤؛ الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢١.

الفئة من دون تخصيص بعض الفئات الميسورة الحال، وهو ما أدى إلى أضرار كبيرة لبعض الفقراء منهم. من جهة أخرى أحدثت هذه المصادرات نوعًا من الجفوة والعداء المبطن بين العامة والسلطان بميل بعضهم إلى الدعاء على السلطان بسبب الأضرار التي وقعت عليهم وأخذ أموالهم بطرق غير شرعية.

والمرة الثالثة التي جرت فيها مصادرة أموال أولاد الناس كانت في شعبان من عام ٨٩٠هـ/ أغسطس ١٤٨٥م عندما أمر السلطان قايتباي بتجهيز حملة عسكرية لبلاد الشام لمواجهة علي دولات[١٢٨]، الذي تحالف مع العثمانيين ضد السلطنة المملوكية، وشنوا غارات واستولوا على عدة قلاع ومدن تابعة للسلطنة المملوكية، فأمر السلطان بجمع أولاد الناس وعرض عليهم إما أن يلتحقوا بالحملة العسكرية وإما أن يوفروا البديل عنهم بتجهيز جندي بالفرس والرمح واللباس أو مصادرة مئة دينار منهم[١٢٩]. ولعل هزيمة الجيش المملوكي من علي دولات وتسببه في أضرار بشرية ومالية على السلطنة المملوكية اضطرت السلطان إلى أخذ الأموال من جميع الجهات، والبدء بالمصادرات من أجل توفير المبالغ اللازمة لتجهيز جيش آخر لمقاتلة علي دولات، وارتبطت مصادرات أموال أولاد الناس دومًا بأوقات الصراعات العسكرية

(١٢٨) هو علي دولات باي الدلغاري، تولى نائب ملطية، توفي عام ٩٢١هـ. ابن طولون، **مفاكهة الخلان**، ٣١٢/١.

(١٢٩) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢١٩/٣؛ السخاوي، **وجيز الكلام**، ١٠٧٩/٣؛ زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص٢٠٦.

والتمردات في بلاد الشام والخسائر التي لحقت بالجيش المملوكي، فعزم السلطان دومًا على إقحام تلك الفئة في تلك الصراعات وإلزامهم بالمشاركة المالية أو الجسدية بالالتحاق بالجيش[١٣٠].

وفي جمادى الآخرة من عام ٨٩١هـ/ يونيو ١٤٨٦م أمر السلطان بمصادرة مئة دينار من كل شخص من أولاد الناس، لكي يوفر بديلاً عنه للالتحاق بالحملة العسكرية ضد علي دولات، وكان السبب وراء المصادرة الرابعة لأولاد الناس أنباء وقوع هزيمة للجيش المملوكي، ومقتل عدد من الجنود والأمراء وخسارة كثير من الخيول والعتاد العسكري، ويروي الحنفي أن السلطان قايتباي "فرض على كثير من الناس العجز مئة دينار كل واحد ليقام البديل بذلك، وانزعج كثير من الناس بسبب ذلك"[١٣١]. نلحظ علاقة التمردات ضد السلطنة المملوكية في بلاد الشام وهزائم الجيش المملوكي وإرسال الحملات العسكرية المتتالية، وتأثيرها السلبي في أولاد الناس. وازدادت مصادرات أولاد الناس في أوقات التمردات والحروب المتتالية، وأصبحت هذه الفئة مستهدفة استهدافًا كبيرًا من السلطة لمصادرة أموالها وممتلكاتها في حال عجز الخزينة عن تمويل الحملة العسكرية.

ثمة فئة جديدة شملتها المصادرات المالية وقطع الجوامك، وهم كبار السن من الجنود والنساء، فقد اجتمع السلطان مع

(130) Petry, *Twilight of Majesty*, P. 66.

(١٣١) الحنفي، **نيل الأمل**، ٨/ ٣٠.

القضاة في ربيع الآخر من عام ٨٧٣هـ/ أكتوبر ١٤٦٨م من أجل مناقشة قطع جوامك كبار السن من الجنود والنساء[١٣٢] بسبب انعدام الأموال في الخزينة وتكاليف الحملات العسكرية الباهظة، وذكر السلطان أن الديوان أصبح عاجزًا عن صرف جميع الجوامك، ثم ذكر أن دفع الجوامك كان لعدد كبير من المستفيدين على العكس ممن سبقوه من السلاطين[١٣٣]. كذلك هدد السلطان بترك منصبه في حال رفض هذا الأمر بسبب عجزه عن توفير الأموال للجوامك[١٣٤]. ويروي الحنفي أن السلطان قال للحاضرين في هذا الاجتماع: "اختاروا من تقدموه لهذا الأمر، فإنه لا قدرة لي بذلك على هذا الوجه إلا بعد ارتكاب المعضلات والظلم العظيم والعسف الكبير"[١٣٥]. ودل هذا النص على أن السلطان كان مجبرًا على الاستمرار في هذه المصادرات المالية بسبب العجز الكبير في الخزينة، وبيّن تهديده بعزل نفسه من منصب السلطنة أيضًا حقيقة الأزمة المالية، وغياب الحلول المالية لتعويض الخزينة جراء الأزمات العسكرية في بلاد الشام، وتجهيز الجيش، ومن جهة أخرى يتبين من هذا النص أن السلطان كان

(١٣٢) صادر السلطان قايتباي أموال كبار السن من الجنود والفقراء مرة أخرى لاحقًا في صفر من عام ٨٩٦هـ، وكان عدد الذين صادر أموالهم وقطع جوامكهم ثمانين شخصًا، وكانت هذه المصادرات في ظل الأزمات المالية التي عانتها الخزانة جراء الحروب المتتالية في بلاد الشام. الحنفي، **نيل الأمل**، ٢١٦/٨.

(١٣٣) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢٢.

(١٣٤) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٥٣/٦.

(١٣٥) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٥٣/٦.

مقـرًّا بـأن هـذه المصادرات كانـت ظالمة، وفيها إثم كبير وضرر بالغ على العامة، ولكنه في الوقت نفسه كان مضطرًّا للاستمرار في هذه السياسة للتهديد العسكري في بلاد الشام.

رفض القضـاة هـذا الطلب، وانفـض المجلس دون إقـرار أي أمـر يخص المصـادرات، لكن نـرى السلطان يتحايل على القضـاة، ويبـدأ بنفسـه يـوزع جوامـك كبـار السـن، ويقطـع على بعض منهم ويبقي الآخرين[١٣٦]. وهنا نرى كيفية تعامل السلطان مـع المصـادرات غيـر المباشـرة، وعلـى شـريحة وفئـات معينـة مـن دون إثـارة الـرأي العـام وانتشـار أمـر المصـادرات للعامـة والقضـاة، وذلـك حفظًـا لهيبـة السـلطان مـن القـول بأنـه أخـذ حقـوق العامـة بالباطـل والظلـم، وفـي ذلـك علـق الحنفـي بـأن هـذه المصـادرات الظالمـة وقطـع الأرزاق كانـت هـي السـبب وراء هزائـم الجيـش المملوكـي فـي بـلاد الشـام، وكلفـت الدولـة خسـائر أكثـر مـن الأموال المصـادرة، وفتحـت باب أطماع القوى المجـاورة علـى مصـر وتعديهـا المسـتمر علـى حدودهـا[١٣٧]. وصوَّر الصيرفي أحوال العامة بعد قرار السلطان قطع رواتبهم ومخصصاتهم بأنهم باتوا في ألم وجهد بسبب قطع رواتبهم ومخصصاتهم من اللحوم، كذلك أولاد الناس الذين أصبحوا يبحثون ويجتهدون لتوفير المبالغ المطلوبة عليهم من أجل نفقات العسكر[١٣٨]. هذه المشاق على العامة حولتهم إلى

(١٣٦) الصيرفي، **إنباء الهصر**، ص٢٤؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٤/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٤٤/٤.
(١٣٧) الحنفي، **الروض الباسم**، ٤٩/٤.
(١٣٨) الصيرفي. **إنباء الهصر**، ص٢٦.

ناقمين وساخطين على السلطة بسبب المساس بمصروفاتهم ومعيشتهم اليومية.

وعادت المصادرات المالية ضد العامة مرة أخرى في المحرم من عام ٨٨٧هـ/ فبراير ١٤٨٢م عندما عين السلطان قايتباي محمد بن العظمة[١٣٩] في منصب ناظر الأوقاف[١٤٠]، وقرر عليه أموالاً يدفعها بسبب توليه هذا المنصب[١٤١]، لذلك بدأ محمد بن العظمة في شن حملة مصادرات جديدة ضد العامة وأصحاب الأوقاف، ويلزمهم بدفع رسوم وضرائب قديمة ويحاسبهم عليها. وكانت هذه هي الإجراءات التي اتخذها ابن العظمة لتوفير الأموال اللازمة التي تعهد بدفعها للسلطان جراء تعيينه في منصب ناظر الأوقاف؛ وهو ما تسبب في إنزال كثير من المظالم والمصادرات المالية ضد العامة[١٤٢]. ويروي ابن إياس أن هذه المصادرات

(١٣٩) محمد بن العظمة، تولى منصب نظر الأوقاف في عهد السلطان قايتباي، توفي في ربيع الآخر من عام ٨٩٢هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ١٠/١٠٩؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٧/٣١٠.

(١٤٠) ناظر الأوقاف: تولى الإشراف على الأوقاف الحكمية في مصر التي كان يتولاها قاضي القضاة الشافعي، ويتولى الإشراف على الأوقاف الموقوفة على الحرمين، وعلى الأسرى والخيرات الأخرى، ويقال لمن يتولاها ناظر الأوقاف. البرهاوي، رعد محمود، **خدمات الأوقاف في الحضارة الإسلامية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**، عمان، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م، ص٤٠.

(١٤١) السخاوي، **الذيل التام**، ٢/٢٧٩؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٧/٣٩٣.

(١٤٢) في رجب من عام ٨٨٩هـ أمر السلطان قايتباي بعزل ابن العظمة وضربه بالمقارع وسجنه بعد ذلك، ولم يكتف السلطان بعزله وسجنه، بل كتب عليه تعهدًا بألا يعود أبدًا للمطالبة بمنصب ناظر الأوقاف =

والمظالم كانت بسبب سياسة السلطان قايتباي، وفيه قال: "وكان هذا في صحيفة الأشرف قايتباي، الذي قرب مثل هذا وسلطه على الناس"[١٤٣]. ويتضح من هذه الحادثة دور السلطان في تلك المصادرات بتعيين أمراء اتصفوا بالشدة والظلم، وإلزامهم بدفع أموال كل شهر نظير تعيينهم في تلك المناصب، وإعطائهم الحرية الكاملة في جمع تلك الأموال، واستخدام الأساليب المختلفة في التعامل مع العامة لجمع الأموال من دون رقابة أو إنزال عقوبات عليهم. ومن هنا يتبين أن السلطان أمر بجمع هذه المصادرات من طريق غير مباشر بإلزام الموظفين بدفع رسوم للوظائف والتغاضي عن تصرفاتهم وجمعهم الأموال بطرق غير شرعية.

حادثة أخرى دلت على استمرار السلطان قايتباي في مصادرات أموال العامة وتعيين أشخاص يتّسمون بالقسوة والعنف لتحصيل الأموال من مصادر مختلفة، كانت هذه الحادثة عندما أمر السلطانُ العلاءَ بن الصابوني، ناظر الخاص[١٤٤] في ذي القعدة من عام ٨٨٨هـ/ ديسمبر ١٤٨٣م

= وكتب هذا التعهد على أربع نسخ، وبعث إلى كل قاضٍ بنسخة منها. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢١٢/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٩٣/٧.

(١٤٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ١٩٢/٣.

(١٤٤) نظر الخاص: هذه الوظيفة لها ذكر قديم من عهد الخلفاء الفاطميين، ومتوليها لم يبلغ منزلته الكبيرة في العصر المملوكي، مهمته التحدث فيما هو خاص بمال السلطان وخزانة السلطان، وهو مثل الوزير في قربه من السلطان وتصرفه، ويرجع إليه في تدبير الأمور وتعيين المباشرين. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٣٠/٤؛ المقريزي، **الخطط**، ٣٦٩/٣.

بأن يوفر سبعة آلاف دينار بأقصى وقت ويحضرها سريعًا، وتوعده بإلحاق الضرر به إن لم يوفر الأموال سريعًا. كان السلطان بأشد الحاجة إلى سيولة مالية بسبب قرب عيد الأضحى، وحاجته إلى توفير الأضاحي للجلبان والأمراء والمستفيدين من مصروفات الديوان(١٤٥). ويفهم من هذه الحادثة أن السلطان لم يكن يهتم ويسأل عن مصادر هذه الأموال، وهل توافرت بطرق شرعية أو غير شرعية، فكانت أوامره صريحة بتحديد مبلغ كهذا مع تحديد وقت لتوفيره أو إنزال العقوبات على المسؤول. لذلك سيبادر المسؤول إلى استخدام طرق غير شرعية، ويصادر أموال العامة، ويفرض عليهم ضرائب عالية ومقدمة من أجل توفير هذا المبلغ لكي يأمن على منصبه وأمواله من المصادرة.

٣- مصادرة أموال التجار:

نلحظ أن السلطان قايتباي للمرة الأولى يصادر أموال التجار في شعبان من عام ٨٩٢هـ/ يوليو ١٤٨٧م بسبب تجهيز الحملات العسكرية المتتالية ضد العثمانيين في بلاد الشام ما بين عامي (٨٩٠-٨٩٢هـ/١٤٨٥-١٤٨٧م) التي كلفت الخزينة أموالاً طائلة؛ وهو ما تسبب في مصادرة أموال من التجار(١٤٦). أرسل السلطان كسباي الشريفي المحتسب(١٤٧)

(١٤٥) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٦٣/٧.

(١٤٦) الحنفي، **نيل الأمل**، ٧٣/٨؛ السخاوي، **وجيز الكلام**، ١٠٣٠/٣-١٠٣١.

(١٤٧) الحسبة: وظيفة مهمتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح بين الناس، ووجب أن يكون المحتسب فقيهًا عالمًا بأحكام =

من أجل جمع التجار الذين في الأسواق، وأمرهم بمساعده مالية لتجهيز الحملة العسكرية بسبب فراغ الخزينة، وطلب السلطان في أول الأمر أربعين ألف دينار وأنزلها إلى اثني عشر ألف دينار بسبب عجز التجار على توفير هذا المبلغ(١٤٨). يروي الحنفي بأن كسباي أرسل أعوانه في الأسواق بسرعة لجمع أموال التجار، وأمرهم ببذل جهدهم وإقناع التجار بسرعة وضرورة توفير الأموال المطلوبة، وهو ما أدى إلى حدوث ضرر بالغ على التجار(١٤٩).

إن مصادرة مبلغ اثني عشر ألف دينار من التجار دلت على العجز الواضح في الخزينة وبيت المال، ورغبة السلطان في إيجاد حلول سريعة لمعالجة هذا النقص المالي، وفي ذلك ذكر لبيب أن فئة التجار في العصر المملوكي وقعت على أكتافها تكاليف الحملات العسكرية والحروب وعبء نقص الخزانة وانهيار الاقتصاد(١٥٠)، وهو يدل على الدور المهم الذي كان للتجار في دعم الميزانية المملوكية بمصادرة السلطة أموالهم. من جهة أخرى دلت مصادرة أموال التجار لأول مرة منذ تولي السلطان قايتباي السلطنة في عام ٨٧٢هـ/١٤٦٨م على حرصه على توطيد علاقته مع التجار من أجل ازدهار

= الشريعة. الشيزري، عبدالرحمن بن نصر بن عبدالله، **نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة**، بيروت، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ٢٠١٠م، ص٦.

(١٤٨) السخاوي، **الذيل التام**، ٤٢٤/٢؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٤٢/٣.

(١٤٩) الحنفي، **نيل الأمل**، ٧٣/٨.

(١٥٠) لبيب، صبحي، التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى، **المجلة التاريخية المصرية**، مج٤، ع٢، ١٩٥٢م، ص٣٢، ٤٢، ٥٣.

التجارة في مصر وبلاد الشام، والاستفادة من الضرائب المفروضة على التجارة. لذلك لم يرغب السلطان في إثقال كواهل التجار بمزيد من المصادرات والضغوط المالية لكيلا ينفر التجار من العمل في هذا المجال، واقتصرت المصادرات المالية السابقة على الأمراء والعامة.

كانت المصادرة المالية الثانية للتجار وأصحاب الأملاك في ربيع الأول من عام ٨٩٤هـ/ فبراير ١٤٨٩م عندما عاد الجيش المملوكي، وبدأ الجنود يطالبون بنفقات النصر، اجتمع السلطان مع القضاة الأربعة، وشكا لهم فراغ الخزينة ومطالب الجنود بنفقاتهم وضرورة تسلمهم النفقات تفاديًا لحدوث فتن وتمردات في القاهرة، لذلك وافق القضاة(١٥١) على فرض أجرة شهرين على أصحاب الأملاك والأوقاف لكي يعطي الجنود نفقاتهم(١٥٢). يروي الحنفي أن بعض القضاة أباح للسلطان مصادرة هذه الأموال وليس كلهم، ودل هذا على الشكوك في مشروعية مصادرة هذه الأموال وضررها الكبير على العامة وباقي الطبقات(١٥٣). ويلحظ أن مصادرة التجار للمرة الثانية هنا لم تكن لتجهيز الحملة العسكرية بل لسداد نفقات النصر لهم، وهو ما يدل على اتساع دائرة النفقات

(١٥١) تعرض الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشيني، قاضي الحنابلة في مصر إلى محاولات من العامة لقتله بسبب فتواه للسلطان بجواز تحصيل أجرة شهرين من التجار وأصحاب الأملاك. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٢٦٢-٢٦٣.

(١٥٢) السخاوي، **الذيل التام**، ٢/٥١٣؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٢٦٠-٢٦١؛ زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص٢٠٦.

(١٥٣) الحنفي، **نيل الأمل**، ٨/١٤١؛ السخاوي، **وجيز الكلام**، ٣/١٠٨١.

ومتطلبات الجنود والأمراء وعجز الميزانية عن الوفاء بهذه المستحقات، لذلك كان لا بد من الاستعانة بطبقات وشرائح مختلفة من المجتمع من أجل تلبية نفقات الجيش على حساب الشرائح الأخرى.

وفي ربيع الأول من عام ٨٩٦هـ/ يناير ١٤٩١م صادر السلطان للمرة الثالثة أموال التجار وأصحاب الأملاك[١٥٤]، فاجتمع السلطان بالقضاة الأربعة، وشكا لهم كالعادة فراغ الخزائن من الأموال، وضرورة تجهيز حملة عسكرية جديدة لمواجهة خطر العثمانيين في بلاد الشام، واقترح السلطان في البدء أن يصادر أموال أصحاب الأوقاف والأموال وملاك الحمامات والطواحين والمراكب ويأخذ منهم أجرة سنة مقدمًا، ولم يؤيد القضاة هذه الفكرة، واقترح القاضي المالكي[١٥٥]

(١٥٤) قرار السلطان مصادرة أموال أصحاب الأملاك والتجار لم تكن فقط موجهة إلى تجار مصر، بل شملت تجار دمشق، إذ عين قرقماش أمير آخور بأن يتوجه إلى دمشق في ربيع الآخر من عام ٨٩٦هـ من أجل مصادرة أموال التجار، وأخذ أجرة خمسة أشهر مقدمة منهم، كذلك جرت مصادرة أموال تجار الإسكندرية ودمياط. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/ ٢٨٠؛

Ayalon, *(The System of Payment)*, P. 289-290.

(١٥٥) هو الفقيه برهان الدين اللقاني، ولد عام ٨١٦هـ وتولى قضاء المالكية في مصر وتوفي عام ٨٩٦هـ. ابن طولون، **مفاكهة الخلان**، ١/ ١١٣.

قاضي القضاة: كانت وظيفته من أرفع الوظائف الدينية وأعلاها قدرًا وأجلها رتبة، وقد ظهر هذا المنصب في مصر في العصر الفاطمي، فكان يقال لصاحب هذه الوظيفة قاضي القضاة، وداعي الدعاة، وكانت مهمته التحدث في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها، والقيام بالأوامر الشرعية، والفصل بين الخصوم وتعيين النواب للتحدث =

أن تؤخذ أجرة شهرين مقدمًا، وبعدها خمسة أشهر لكيلا يتضرر أصحاب الأملاك من هذه المصادرات(١٥٦). وفيه عين السلطان تغري بردي الأستادار(١٥٧)، والعلاء بن الصابوني ناظر الخاص، وابن الجيعان(١٥٨) في جباية الأموال في أسرع وقت(١٥٩). وفيه قال أحد الشعراء بهذه المناسبة:

غرمت شهرين عن أجرة مكاني أمس
وأصبحت مغموس في بحر المغارم غمس
أقسم ورب الخلايق والقمر والشمس
ما طقت شهرين كيف أقدر أطيق الخمس(١٦٠)

= فيما عسر عليه مباشرته بنفسه. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٣/٣٤؛ الحجي، حياة ناصر، **صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك**، الكويت، دار القلم، ١٩٩٢م، ص٦٩.

(١٥٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٢٧٨؛ السخاوي، **وجيز الكلام**، ٣/١١٧٨.

(١٥٧) الأستادار: هو الذي يتولى قبض مال السلطان أو المير وصرفه، أو بمعنى آخر هو الموظف المنوط به شؤون البيوت السلطانية كلها ومنها المطابخ، كان يشغل هذه الوظيفة في قصر السلطان عادة أمير واحد من مقدمي الألوف، وثلاثة من أمراء الطبلخاناه، وكان للأستادار نواب يطلق على الواحد منهم اسم نائب أستادار. القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٤/٢٠؛ المقريزي، **الخطط**، ٢/٢٢٢؛ العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى، **التعريف بالمصطلح الشريف**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص٩٦.

(١٥٨) عبدالباسط بن شاكر بن عبدالغني، ابن الجيعان، ولد سنة ٨١٦هـ، برع في المباشرات وتكلم في جهات كالشيخونية والمؤيدية والأشرفية، امتاز بالاستقامة في سلوكه وإكرام أهل العلم، توفي عام ٨٨٩هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ٤/٢٧.

(١٥٩) الحنفي، **نيل الأمل**، ٨/٢١٧.

(١٦٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٢٧٨-٢٧٩.

دلت هذه الأبيات على هول المصيبة، وتضرر كثير من التجار والعامة من هذه المصادرات، التي مست حياتهم اليومية، واستمرت سنوات طويلة من دون إيجاد حلول مالية أخرى غير مصادرة أموال التجار والعامة، وهو ما دل على أن المصادرات المالية كانت من أجدى وأسرع الحلول لملء الخزائن وبيت المال، وتجهيز العساكر على أسرع وقت في أوقات الحروب والأزمات. ومن صور تضرر العامة والفئة المصادر منها الأموال ذكر السخاوي أن العامة حل بهم الكرب، وضاقت صدروهم من هذه المصادرات بسبب شدة القائمين على المصادرة المالية وقسوتهم وسوء تدبيرهم، ومن حينها توجه العامة وأصحاب الأملاك إلى الفقهاء للشكوى إليهم(١٦١). وتبين أن هذه المصادرات كانت من أقسى جوانب الظلم والتعسف بحق العامة لسد مستلزمات السلطنة المملوكية(١٦٢).

من جهة أخرى أرسل السلطان في ربيع الآخر من عام ٨٩٦هـ/ فبراير ١٤٩١م مراسيم إلى دمشق والإسكندرية ودمياط من أجل جمع التجار ومصادرة أموالهم مساعدة للسلطان على تجهيز الحملة العسكرية. جاء في مرسوم(١٦٣)

(١٦١) السخاوي، **الذيل التام**، ٦٠٣/٢؛ زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص٢٠٩.

(١٦٢) عبدالتواب، **قايتباي المحمودي**، ص٩٠.

(١٦٣) الترسيم وجمعه تراسيم، هو الأمر الذي يصدر من الجهة المختصة لعقوبة شخص بوضعه تحت المراقبة. عاشور، **العصر المماليكي**، ص٤٢٣.

السلطان على نائب الشام بأن يجمع جميع التجار هناك، ويطلب منهم دفع أموال لمساعدة السلطان على تجهيز الحملة العسكرية للدفاع عن بلاد الشام، وصد عدوان العثمانيين(١٦٤)، واشتمل المرسوم على تغريم كل تاجر مبلغًا يتوازى مع حجم أمواله وأملاكه(١٦٥)، ويتبن هنا اتساع مدى المصادرات المالية لتشمل عدة مدن خارج القاهرة ومصر، وهو ما دل على الأزمة المالية الكبيرة وحاجة السلطنة إلى مزيد من الأموال، وبذلك تضرر كثير من التجار وأصحاب الأملاك في عدة مدن من هذه المصادرات، ويروي الحنفي أن المسؤولين عن جباية أموال التجار وأصحاب الأملاك ومصادرتها تسلطوا على العامة في سبيل الحصول على هذه الأموال، إذ "وقع فيه من الأنكاد والغرائب ما لا يعبر عنه"(١٦٦).

٤- مصادرة أموال الفلاحين:

كانت طبقة الفلاحين فئة من فئات المجتمع التي تعرضت إلى المصادرات المالية، فقد عاناها الفلاحون في الشرقية(١٦٧) في أثناء الحروب مع العثمانيين، فأمر السلطان قايتباي في

(١٦٤) السخاوي، **الذيل التام**، ٦٠٣/٢؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٢٢٤/٨؛ زيادة، **نهاية السلاطين المماليك في مصر**، ص١٩٩.

(١٦٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٨١/٣.

(١٦٦) الحنفي، **نيل الأمل**، ٢١٩/٨.

(١٦٧) أعمال الشرقية: أرضها ألف وثمانمئة وثمانون فدانًا، ومدينتها بلبيس، وهي مدينة مليحة، وهي قصبة الحوف، وبها بساتين كثيرة وجامع ومدارس وأسواق. ابن دقماق، **الانتصار**، ٥١/٥.

رجب من عام ٨٩٣هـ/ يونيو ١٤٨٨م بأن يصادر من فلاحي الشرقية ما مقداره خُمس الخراج من الأراضي الزراعية، وبذلك جرت مصادرة الخُمس من خراج المقطعين لمدة سنتين متتاليتين، وكان السبب وراء هذه المصادرات رغبة السلطان في تجهيز عدد من فرسان القبائل في الشرقية وإلحاقهم بالحملة العسكرية إلى بلاد الشام، وذكر ابن إياس أن هذه المصادرات من الفلاحين تسببت في الضرر البالغ عليهم، وحصل بها مظالم، وقبض على عدد من الفلاحين، وكانت تمثل مظالم جديدة من السلطان قايتباي[١٦٨]. ولم تكن المصادرات المالية والمظالم محصورة على العامة في القاهرة والمدن الكبيرة، بل شلمت الفلاحين والأراضي الزراعية في الأرياف، وهو ما يدل على الأزمة المالية الحقيقية التي لحقت بالحروب الخارجية وأثارها السلبية في الخزينة وبيت المال.

صادر السلطان قايتباي أموال الفلاحين مرة أخرى في ربيع الأول من عام ٨٩٥هـ/ يناير ١٤٩٠م في أثناء تجهيزه الحملة العسكرية بقيادة أزبك من ططخ[١٦٩]، عند سماعه تقدم

(١٦٨) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/٢٥٣؛ السخاوي، **الذيل التام**، ٢/٤٦١؛ Glubb, *A Short History of Arab Peoples*, P. 219.

(١٦٩) أزبك من ططخ الأشرفي الظاهري جقمق، جلبه الخواجا ططخ من بلاد جركس فاشتراه الأشرف برسباي عام ٨٤١هـ، ثم اشتراه الظاهر جقمق، وأعتقه السلطان جقمق، ورقاه فعمل ساقيًا ثم أمير عشرة في عام ٨٥٢هـ، ثم رأس نوبة، نفي إلى القدس وعزل من جميع مناصبه في سلطة الأشرف إينال إلى عام ٨٦١هـ، وعين أمير عشرة، واستمر في الترقي إلى أن صار أحد المقدمين ثم رأس نوبة =

العثمانيين إلى مدينة كولك شمال حلب، فأمر السلطان بجمع خمس الخراج من الفلاحين في الشرقية مرة أخرى من أجل تجهيز العسكر، وهو ما تسبب في الضرر البالغ عليهم. قال ابن إياس: "فحصل للمقطعين بسبب ذلك غاية الأذى، وقطع الخمس من خراجهم مرتين"(١٧٠). ومن هنا يتضح جليًّا أن دائرة المصادرات لفئات المجتمع كانت تتسع لتعم فئات جديدة باستمرار السنوات، وتعدد الاضطرابات السياسية والعسكرية.

ويتضح من مصادرات السلطان للعامة والتجار ارتباطها الكبير بالأزمات المالية التي مرت بها الخزانة والعجز المالي المستمر من دون وجود بدائل مالية أو حلول لهذه المشكلة، لهذا نجد قايتباي يهرع إلى تلك الفئات عند تأزم موقف السلطنة من أي أزمة مالية طارئة، ولهذا كانت الأوضاع الاقتصادية في سلطة قايتباي الباعث الأول والرئيس وراء تلك المصادرات المتعددة أوقات الأزمات. يلحظ أيضًا ارتباط أوقات السلم والهدوء بانعدام المصادرات المالية، وشمول الرخاء لهذه الفئات، والعكس صحيح في حال أوقات الأزمات. وقد أشار ابن خلدون إلى الأسباب الرئيسة التي كانت وراء تعدي الدولة على الأموال والممتلكات العامة، والتي اشتملت على حاجة الدولة لهذه الأموال من أجل تغطية تكاليف ومصروفات لجهات أخرى مهمة في الدولة، وكانت

= النوب في عصر السلطان خشقدم، تولى نيابة دمشق عام ٨٧٢هـ في عصر السلطان يلباي، وتولى الأتابكية عام ٨٧٣هـ في عصر السلطان قايتباي، توفي عام ٩٠٤هـ. السخاوي، **الضوء اللامع**، ٢/ ٢٧٠-٢٧٢.

(١٧٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٣/ ٢٦٩.

طرق هذه المصادرات تتمثل في:

أ - إقرار الضرائب والمكوس[١٧١] على المبيعات والأسواق.

ب - استحداث ضرائب جديدة.

ج - تقاسم أموال الموظفين والأمراء بحجة أن هذه الأموال هي في الأصل أموال الدولة اكتسبت بطرق غير شرعية[١٧٢].

وبذلك يتضح أصل هذه الممارسات المالية التي تمثلت في المصادرات ودورها المهم في تثبيت حكم قايتباي وتوطيده بعدها إحدى أقوى الموارد المالية لديه في ظل التراجع المالي.

موقف علماء الدين من المصادرات المالية:

تسببت هزيمة الجيش المملوكي في بلاد الشام من شاه سوار في حالة من القلق والارتباك في القاهرة، وخصوصًا بعدما وردت أخبارها إليها في ذي القعدة من عام ٨٧٢هـ/ مايو ١٤٦٨م، فاحتار السلطان في كيفية تجهيز الجنود والأمراء الباقين في القاهرة، وإلحاقهم ببلاد الشام مرة أخرى

(١٧١) المكوس: كلمة المكوس جمع مكس، وهي الضرائب التي تؤخذ من بائع السلع في الأسواق، وهي كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان أو لأصحاب الإقطاعات، خارجًا عن الخراج الشرعي. المقريزي، تقي الدّين أحمد بن عليّ بن عبدالقادر، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ١/١/٤٨١.

(١٧٢) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، بيروت، دار الكتب العالمية، ٢٠٠٤م، ٥/٢/٢٨١.

لمساندة الجيش المملوكي هناك، وبدأ يبحث عن طريقة لتأمين مصروفات تجهيز الجنود والأمراء في الحملة[١٧٣]. لذلك عُقد مجلس بالقلعة برئاسة السلطان قايتباي ضم الخليفة والقضاة الأربعة وكبار الأمراء وجماعة من العلماء والمشايخ، وكان الغرض من هذا المجلس هو تذمر السلطان وشكواه من الانهيار المالي في الخزينة المملوكية وبيت المال، ورغبته في مصادرة أموال إضافية لتغطية نفقات الجند لمحاربة شاه سوار، وكان قصد السلطان استصدار فتوى من القضاة بجواز مصادرة أموال الميسورين من العامة والأمراء والأوقاف، شرح السلطان تأزم الموقف في بلاد الشام، وخطورة تمرد شاه سوار وقتله الجنود والعامة، وضرورة تجهيز جيش قوي قادر على ردعه[١٧٤]، ورفض شيخ الإسلام أمين الدين الآقصراي الحنفي[١٧٥] فكرة السلطان بالمصادرات المالية من أجل تجهيز الجيش، إذ أشار أمين الدين إلى أن مصادرة أموال الناس لا تحل إلا بوجه شرعي، ولا يحق للسلطان مصادرة أموال العامة والأوقاف إلا إذا صادر أولاً أموال كبار الأمراء والجنود ونسائهم وأثاثهم ومتاعهم وأقمشتهم، وإذا لم تكف تلك المصادرات للتجهز للحرب، ولم يبق بأيدي الأمراء والجنود شيء، حينها يجوز

(١٧٣) الحنفي، **نيل الأمل**، ٦/٣٢٧-٣٢٨.
(١٧٤) الحنفي، **الروض الباسم**، ٣/٤٠٠-٤٠١.
(١٧٥) يحيى بن محمد بن إبراهيم أبو زكريا، أمين الدين الأقصرائي، ولد عام ٧٩٧هـ، وتولى منصب قضاء الحنفية بمصر، توفي عام ٨٨٠هـ. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، **الأعلام**، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م، ٨/١٦٨.

مصادرة أموال العامة والأوقاف، ولكن بشروط متعددة للدفاع عن المسلمين[١٧٦]. وأغضب هذا الرأي السلطان قايتباي، الذي بدأ يفكر في أخذ أموال من الناس، ولكن بطريقة غير ملموسة وغير مباشرة، لكيلا يثير الرأي العام والديني عليه، ويروي الحنفي أن السلطان بعد اجتماعه بالخليفة والقضاة وغضبه من رأي الشيخ الآقصراي "دخل إلى الدهيشة، وهو مفكر في أمر أخذ المال بوجه لا يشاع فيه بشاعة"[١٧٧]. وبذلك يتبين أن السلطان قايتباي غيَّر إستراتيجيته في التعامل مع العامة والتجار ومصادرة أموالهم بطرق غير معتادة من أجل توفير الأموال اللازمة للخزينة، ومن جهة أخرى حفظ هيبة منصب السلطنة الديني والابتعاد عن شبهة أخذ الأموال بالباطل وظلم الرعية.

وموقف الشيخ أمين الدين دل على قوة السلطة الدينية في عهد السلطان قايتباي، ودورها الأساس في المجتمع المملوكي بعدها مكونًا رئيسًا ومنظمًا للسياسة المملوكية. ومن جهة أخرى فإن اجتماع السلطان بعلماء الدين وطلبهم الموافقة على مصادرة أموال العامة والأوقاف أعطى انطباعًا عن تقييد سلطة السلطان، وعدم قدرته على تجاوز الشرع وعلماء الدين في مصادرات مالية كبيرة كالتي كان يطلبها، ويستدل من هذا الموقف على أن مصادرات السلطان المالية لبعض الأمراء والعامة كانت تجري في منحًى ضيق وغير ملموس، لعدم شرعية هذه المصادرات. وأراد السلطان أيضًا

(١٧٦) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ١٤/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٢٨/٦.
(١٧٧) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣٢٨/٦.

أن يلتزم المظهر الديني والشرعي قبيل قيامه بمصادرات كبيرة لتجهيز الجيش والقيام بمصادرات خاصة وعلى نطاق ضيق من أجل تفادي إثارة الرأي العام والسلطة الدينية. ومن جهة أخرى دل موقف الشيخ أمين الدين على مساندة علماء الدين للعامة، وعدم رضاهم عن مصادرة أموالهم، وسلبها، كذلك وقوفهم في وجه السلطان، غير مبالين بمصيرهم من العزل أو النفي أو السجن.

أثر المصادرات المالية في اختفاء موظفي الدولة من مناصبهم:

أدت هذه المصادرات المالية لعدد من كبار الأمراء والعامة في بداية عهد السلطان إلى اختفاء عدد من الموظفين في جهاز الدولة المملوكية، ففي شعبان من عام ٨٧٢هـ/ فبراير ١٤٦٨م اختفى الوزير قاسم شغيثة من منصبه من دون سبب واضح، ولم تشر المصادر إلى أسباب اختفاء الوزير(١٧٨). وأصدر السلطان قايتباي أمرًا بتعيين عبدالقادر ناظر الدولة(١٧٩) لشغل منصب الوزير مؤقتًا بديلاً عن قاسم شغيثة(١٨٠). ولعل المصادرات السابقة، وسجن الأمراء في سبيل استخراج

(١٧٨) الحنفي، **نيل الأمل**، ٣١٩/٦؛ السخاوي، **الذيل التام**، ٣٩٢/٢.

(١٧٩) نظر الدولة: هذه الوظيفة يقال لمتوليها ناظر النظار، ويقال له ناظر المال، وهو يعرف بناظر الدولة، وتلي رتبته رتبه الوزارة، فإذا غاب الوزير وتعطلت الوزارة، قام ناظر الدولة بتدبير الدولة. ومن خصائصه التحدث في سائر المملكة مصرًا وشامًا، ويكتب مراسيم، ويعلم عليها السلطان، فتكون تارة بما يعمل في البلاد، وتارة بالإطلاقات، وتارة باستخدام كتاب في صغار الأعمال. المقريزي، **الخطط**، ٣٩٠/٣.

(١٨٠) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ١٠/٣؛ الحنفي، **الروض الباسم**، ٣٨٤/٣.

الأموال منهم وتعذيبهم قد أسهمت في استعجال الوزير قاسم للهروب من منصبه قبيل سجنه ومصادرة أملاكه، ففضل النجاة بحياته وأمواله. لذلك نلحظ أن اختفاء عدد من الموظفين الرسميين من مناصبهم المهمة في السلطنة المملوكية كان جراء المصادرات المالية من قايتباي، وخصوصًا منصب الوزير وحساسيته، وما يملكه متولي هذا المنصب من أموال كان هدفًا واضحًا للسلطان إذا شعر بتلاعب متولي المنصب أو أراد مصادرة مالية جديدة لأحد موظفي الدولة.

ولاحقًا في شوال من عام ٨٧٤هـ/ فبراير ١٤٧٠م اختفى القاضي تاج الدين بن المقسي[١٨١]، ناظر الخاص من دون ذكر أسباب اختفائه، وأمر السلطان قايتباي مباشرة بتعيين الزيني عبدالرحمن بن الكويز[١٨٢] في منصب الناظر الخاص من أجل عدم توقف الأعمال أو إعاقتها[١٨٣]. كانت هذه ثانية حالة اختفاء من قبل موظفي الحكومة في المناصب الحساسة، التي تتعلق بالشؤون المالية. ولعل حالة الخوف على النفس والسجن والممتلكات التي عاشها الأمراء وموظفو الحكومة

(١٨١) هو عبدالله بن نصر الله القبطي القاهري، تولى منصب ناظر الخاص والأستادارية وكاتب المماليك، توفي عام ٨٨٥هـ. الحنفي، **نيل الأمل**، ٢٦٢/٧.

(١٨٢) هو عبدالرحمن بن داود بن عبدالرحمن بن خليل، كان أصلهم من نصارى الشوبك، ولد عام ٨٠٠هـ، وتولى عدة وظائف منها نائب الإسكندرية، الأستادرية، ناظر الخاص، توفي عام ٨٧٧هـ. ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٨٤/٣.

(١٨٣) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٤٤/٣؛ الحنفي، **نيل الأمل**، ٤١١/٦؛ السخاوي، **الذيل التام**، ٢٤٣/٢.

جراء حملات المصادرات والسجن التي شنها السلطان في بداية عهده مهدت إلى هروب الآخرين خوفًا على أنفسهم وأهاليهم، ومن ذلك أصبح واضحًا أن السلطنة المملوكية خسرت عددًا من الخبرات الإدارية والمالية العاملة في الحكومة نظير سياسة المصادرات المالية وإرهاب موظفيها.

وفي ذي القعدة من عام ٨٩٧هـ/ أغسطس ١٤٩٢م اختفى تغري بردي[١٨٤] الأستادار بعد أن تغير خاطر السلطان قايتباي عليه، يذكر أن السلطان عزل قاسم شغيثة، ناظر الدولة في الشهر نفسه وأمر بسجنه، وهو ما أدى إلى اختفاء تغري بردي بعد إدراكه أن مصيره سيكون هو مصير من سبقه[١٨٥]. لا شك أن الخوف من المصادرة والسجن والهروب بالنفس والمال كان منتشرًا بكثرة بين موظفي الدولة المدنيين بسبب خوفهم من سخط السلطان، وأدى هذا الأمر إلى وجود بيئة غير مناسبة للإبداع الإداري والمالي، وأدى إلى انتشار نوع من الخوف من المصادرة والسجن في نهاية المطاف لأسباب غير معلومة.

(١٨٤) هو تغري بردي من يلباي الظاهري. الحنفي، **نيل الأمل**، ٢٧٤/٧.
(١٨٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ٢٩٣/٣.

الخاتمة:

تناول هذا البحث أسباب المصادرات المالية وتأثيراتها في فئات المجتمع والخزانة المملوكية في عهد السلطان قايتباي في الفترة من (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م)، ووضح البحث كيفية استفادة سلطة السلطان قايتباي من هذه المصادرات لتقوية الخزانة وتجهيز الحملات العسكرية المتتالية لحفظ الحدود الشمالية للسلطنة، واستكشف البحث الأضرار المالية والاجتماعية على فئات المجتمع جراء هذه المصادرات، التي استمرت سنوات كثيرة من دون وجود حلول مالية أخرى، وتبين أن بعض هذه المصادرات استخدمت طريقة لإضعاف أحد الأمراء أو الفصائل سياسيًّا.

وقد دلت أرقام المصادرات الكبيرة من الأمراء على انتشار الرشاوى والسرقات والفساد الإداري، ودلت هذه المصادرات كذلك على وجود أموال وميزانية ضخمة، عكس ما صور عن ضعف الاقتصاد وانهياره في أواخر السلطنة المملوكية. وكانت مصادرات أولاد الناس من أجل تجهيز الجيوش والأمراء للمعارك الخارجية، ودلت على النقص الكبير في الخزانة المملوكية نظير تجهيز الجيوش، وتسببت المصادرات المالية في اختفاء عدد من الموظفين من مناصبهم خوفًا من السجن والمصادرة.

وأسهمت الخسائر المتتالية للجيش المملوكي في بلاد الشام في استمرار المصادرات المالية من أجل تحمل نفقات التعبئة العسكرية. ودل رفض السلطة الدينية لبعض

المصادرات على أهمية علماء الدين وقوتهم في السلطنة المملوكية، وكذلك على عجز السلطان أحيانًا عن اتخاذ قرارات مهمة مثل المصادرات من دون وجه شرعي.

ودلت مصادرات السلطان للأمراء والعامة على أنها حصلت على وجه ضيق ومحدود لعدم شرعيتها، ومن أجل حفظ هيبة السلطان من اتهامه بالظلم والتعدي على حقوق الرعية.

ودلت المصادرات المالية ضد الأمراء وكبار موظفي الدولة على علم السلطان السابق بما يملكونه من أموال، وكذلك على قوة استخبارات السلطان وجواسيسه تجاه موظفيه. وكانت العداوات الشخصية القديمة بين السلطان وبعض الأمراء سببًا في مصادرة أموالهم.

وتسببت هذه المصادرات في خسارة الحكومة المملوكية عددًا من الخبرات الإدارية والمالية العاملة في الحكومة نظير سياسة المصادرات وإرهاب الموظفين وانتشار حالة من فقدان الأمن الوظيفي لديهم. وتسبب بعضها في حدوث أضرار وآثار سلبية في أولاد الناس والعامة جراء انقطاع رواتبهم وفرض مصادرات مالية عليهم أكثر من مرة. وتسببت أيضًا في انتشار حالة الفقر بين العامة وانتشار المجاعات، وتبعتها حالة من الغضب العارم ضد السلطة، وإكثار العامة من الدعاء على مصادريهم.

وكان لاشتراك السلطان المباشر وغير المباشر أثر في المصادرات بإلزام الموظفين الجدد بدفع رسوم للوظائف

والتغاضي عن تصرفاتهم وجمعهم الأموال بطرق غير شرعية، إذ لم تكن المصادرات المالية محصورة على فئة واحدة، بل شملت العامة والفلاحين والأمراء في جميع المدن.

وهذه المصادرات المالية كانت من أجدى الحلول وأسرعها لملء الخزائن وبيت المال، وتجهيز العساكر في أوقات الحروب والأزمات، ولم تخلُ مصادرة الأشخاص من استخدام أساليب التعذيب بحقهم من أجل استخلاص الأموال منهم مبكرًا لحاجة السلطان الماسة لهذه الأموال.

وكان الموظفون المدنيون من أكثر الفئات التي تعرضت للمصادرات المالية نظير مسؤولياتهم المالية، وكسبهم غير المشروع من مناصبهم، ودلت مصادرات الموظفين المدنيين كذلك على ما كانت عليه هذه الطبقة من ثراء فاحش نظير الأرقام الكبيرة المصادرة منهم.